

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

الدين العام الداخلي في الأردن:

تطوره واثاره الاقتصادية

رسالة ماجستير

مقدمة من الطالب

احمد عبد الرحمن فهد الواكد

بإشراف

د. رياض المومني

تشرين ثاني 1993

بسم الله الرحمن الرحيم

الدين العام الداخلي في الأردن : تطوره واثاره الاقتصادية

احمد عبد الرحمن فهد الواكد

بكالوريوس اقتصاد

1989

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

في جامعة اليرموك - قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة:

دكتور رياض المومني :
(رئيساً)

دكتور عبد الرزاق بني هاني:
(عضواً)

دكتور محمد الروابدة:
(عضواً)

تشرين ثاني - 1993

شكر وتقدير

اتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى استاذي الدكتور رياض المومني على اتاحة الفرصة لي للنهل من علمه الغزير وخبرته القيمة، من خلال اشرافه على هذه الرسالة ، وتلمذتي له قبل ذلك. كما اشكره على ما كرس من جهد ووقت في متابعة هذه الرسالة، مما أثرها .

كما اتقدم بعظيم شكري الى الدكتور عبد الرزاق بني هاني على ارائه القيمة خلال العمل في الرسالة ، وعلى تفضله بقبول مناقشتها . كما اشكر الدكتور محمد الروابده لتفضله بقبول مناقشة الرسالة، وتحملها ايضاً لابعاء قرائتها.

كما اتقدم بعظيم الامتنان والشكر إلى جميع اساتذتي في قسم الاقتصاد على تلمذتي لهم ، ونهلي من علمهم، وبخاصة الدكاتره انور القرعان، وسعيد الخطيب، ومحمد نصر، ووليد حميدات، على مساعدتهم القيمة لي . واتقدم بالشكر ايضاً الى اصدقائي وزملائي ، وأخص منهم محمد الهزايمة ، أسامة سويدان واكثم مغايرة ويوسف الحنيطي وهيثم عبد اللطيف، على تشجيعهم ومساعدتهم لي طوال فترة الدراسة.

كما وأشكر صديقي الدكتور سالم الهدوسي على تفضله بتحرير الرسالة لغويًا. والدكتور أحمد ظاهر على توجيهه ومساعدته لي طوال فترة الدراسة. وأشكر جميع الأصدقاء والزملاء في اقسام الجامعة المختلفة وخارجها ، وبخاصة مختبر الحاسب في الاقتصاد، ومركز الحاسب والمكتبة. وكذلك أتقدم بشكري لأسرة مركز الطيطي للطباعة والكمبيوتر على ما بذلوه من جهود مضيئة في طباعة هذه الرسالة.

واخيراً وليس اخيراً، أتقدم بالشكر الجزيل إلى أسرتي وعائلتي على المساندة والتشجيع المستمر وعلى الدفء والحنان الذي احاطوني به دائماً، مما كان له ابعث الأثر في تحصيلي، وبخاصة أخي خالد وأختي مها، كما اشكر عصام والسيدة فاطمة اسماعيل الواكد على مساعدتهم الدائمة لي.



إلى أعز الناس حاضراً وغائبا
إلى رمز الحب والعطاء
إلى من الهمني الأثرة والتضحية
إلى روح والدي الطاهرة
وإلى والدي الحبيبة
بعض ما غرساه فيّ من ثمار الحب والوفاء
نحية إكبار لبعض ما لهما من الأفضال عليّ

والتي زهرة وأمن حياتي

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	- شكر وتقدير
ب	- الاهداء
ج	- فهرس المحتويات
و	- فهرس الجداول
ز	- ملخص باللغة العربية
	الفصل الأول
	المقدمة
1	1- تمهيد .
2	2- مشكلة البحث وهدف الدراسة .
2	3- الدراسات السابقة.
3	4- أهمية الدراسة .
4	5- إطار الدراسة .
5	6- منهجية البحث ومصادر معلوماتها .
	الفصل الثاني
	" الطبيعة الاقتصادية للقروض العامة وأثارها الاقتصادية "
6	1-2- تعريف القرض العام .
7	2-2- الطبيعة الاقتصادية للقروض العامة .
7	1-2-2- القروض العامة في الفكر المالي التقليدي.
9	2-2-2- القروض العامة في الفكر المالي الحديث.
11	2-2-3- الخلاصة.
12	2-3- الآثار الاقتصادية للقروض العامة.

12	1-3-2- مقدمة.
14	2-3-2- الآثار الاقتصادية للقروض العامة الداخلية.
15	1-2-3-2- الآثار الاقتصادية للقروض العام الداخلي الحقيقي.
20	2-2-3-2- الآثار الاقتصادية للقروض العام الداخلي الزائف.
24	4-2- عبء القروض العامة.
الفصل الثالث	
"تطور حركة الدين العام الداخلي في الأردن وتشريعاته"	
29	3- مقدمة.
29	1-3- الجوانب القانونية للمنظمة للدين العام الداخلي في الأردن.
35	2-3- حركة الدين العام الداخلي في الأردن.
50	3-3- عبء الدين العام الداخلي في الأردن.
54	4-3- دوافع الدين العام الداخلي في الأردن.
الفصل الرابع	
"الآثار الاقتصادية للدين العام الداخلي في الأردن"	
60	4- مقدمة.
61	1-4- عناصر (أو مكونات) النموذج القياسي.
61	1-1-4- معادلة النمو في عرض النقد.
63	2-1-4- معادلة النمو في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.
63	3-1-4- معادلة التضخم.
65	2-4- نتائج التقدير.
72	ملحق رقم (1-4) "الشكل المختصر للنموذج القياسي"

الفصل الخامس

"النتائج والتوصيات"

73	1- النتائج
76	2- التوصيات
78	- الملحق الاحصائي.
79	- المراجع العربية.
81	- المراجع الانجليزية
83	- الملخص باللغة الانجليزية.

فهرس الجدول

رقم الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
33	(1-3) انسجام اصدارات اذونات الخزينة السنوية مع قانون الدين وتعديلاته.	
34	(2-3) انسجام اصدار السندات الحكومية مع قانون الدين العام وتعديلاته.	
37	(3-3) حركة الدين العام الداخلي السنوي.	
	(4-3) نسبة الدين المصدر والدين المسدد وغير المسدد والمتراكم	
38	الى الناتج المحلي الاجمالي.	
40	(5-3) اصدارات الدين العام الداخلي الأردني.	
41	(6-3) اطفاء الدين العام الداخلي السنوي حسب اشكاله (بالاسعار الجارية).	
42	(7-3) توزيع الرصيد غير المسدد في الدين العام الداخلي حسب اشكال اصداره.	
	(8-3) توزيع الرصيد التراكمي غير المسدد من الدين العام الداخلي	
45	حسب مصادره.	
47	(9-3) نسبة كل شكل من اشكال الدين المصدر الى اجمالي الدين المصدر.	
	(10-3) نسبة المسدد من كل شكل من اشكال الدين العام الداخلي الأردني	
48	الى الدين المسدد السنوي.	
	(11-3) نسبة الرصيد التراكمي غير المسدد لكل شكل من اشكال الدين	
49	العام الأردني الى الرصيد التراكمي غير المسدد للدين الكلي.	
51	(12-3) عبء خدمة وسداد الدين العام الداخلي .	
52	(13-3) عبء الدين العام الداخلي الحقيقي.	
55	(14-3) العجز ومصادر تمويله ونسبة نموه في الأردن .	
56	(15-3) نسبة مصادر تمويل العجز الى العجز في الموازنة العامة الأردنية.	
	(م-1) بعض المتغيرات المستخدمة في الدراسة ، لم تورد مسبقاً	
78	(بالاسعار الجارية).	

ملخص

الدين العام الداخلي في الاردن: تطوره واثاره الاقتصادية

احمد عبد الرحمن الواكد

تهدف هذه الرسالة إلى دراسة وتحليل الدين العام الداخلي في الأردن من جوانب عدة هي: تطوره من حيث الحجم الكلي والشكل وملكية هذا الدين وعبء خدمته وسداده ، كما تهدف أيضاً إلى دراسة الآثار الاقتصادية للدين العام الداخلي على كل من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي والتضخم ، وذلك للفترة 1991-69 .

وقد أظهرت الدراسة أن الدين العام الداخلي الأردني قد نما بشكل كبير خلال فترة الدراسة، إذ بلغ الدين المصدر حوالي (12,32) بليون دينار أطفئ فيه (11.29) بليون دينار ، مما أدى إلى وجود رصيد تراكمي غير مسدد يبلغ (1.06) بليون دينار .

وقد احتلت أدونات الخزينة المركز الأول من حيث الأهمية النسبية من الدين المصدر والدين المطفأ . في حين احتلت السلف المركز الأول من حيث الأهمية النسبية من الدين التراكمي غير المسدد ، أما بالنسبة إلى توزيع ملكية الدين التراكمي غير المسدد فقد أظهرت الدراسة أن القطاع المصرفي أمتلك حوالي (89%) من هذا الدين. كما تبين من الدراسة أن عبء خدمة وسداد الدين الحقيقي أقل من العبء الظاهري له، وذلك لعدة أسباب من أهمها الاعتماد على المساعدات الخارجية في سداد هذا الدين. واللجوء إلى اسلوب التجديد.

لقد أظهرت الدراسة أن الدين العام الداخلي يؤثر بشكل طردي على كل من عرض النقد، والناتج القومي الاجمالي الحقيقي والتضخم، حيث أن زيادة الدين العام الداخلي بعشرة بالمئة، ستؤدي إلى زيادة عرض النقد والناتج القومي الاجمالي الحقيقي

والتضخم بـ (0.92%)، (0.24%) و(1.4%)، على التوالي.

وقد خرجت الدراسة بتوصيات عدة من أبرزها: إعادة النظر في سياسة وإدارة الدين العام الداخلي - بحيث تكفل التناغم والانسجام مع الأهداف والسياسات الاقتصادية، وخصوصاً السياسة النقدية. وكذلك الاستهلاك المستمر والتدريجي لأذونات الخزينة وسلف البنك المركزي ، بحيث يتم التخلص من الرصيد التراكمي غير المسدد منها ، وفي الوقت نفسه ، زيادة استخدام الأشكال الأخرى من الدين العام الداخلي، لتقليل الضغوط التضخمية على الاقتصاد.

الفصل الأول

المقدمة

1- تمهيد:

تعاني معظم الدول النامية من عجز في موازانتها، حيث يتفوق جانب النفقات الكلية على جانب الإيرادات المحلية. مما يضطرها الى الاعتماد على مصادر اخرى لتمويل هذا العجز، ويعاني الأردن، كغيره من الدول النامية، من وجود عجز مزمن في الموازنة الحكومية، إذ تتفوق النفقات على الإيرادات المحلية بشكل مستمر، الأمر الذي يتطلب البحث عن مصادر لتمويل هذا العجز، ليتسنى للدولة القيام بأعمالها حسب الخطط الموضوعة. وعند النظر الى العجز في الموازنة لفترة الدراسة (1991-69) نجد أن المعدل السنوي للعجز يساوي (83,48) مليون دينار، ووصل الى أقصى حد له عام 1988 مسجلاً (204,56) مليون دينار، وادنى حد له عام 1971، إذ كان (11,94) مليون دينار، هذا وتميل قيمة العجز للارتفاع بشكل عام على الرغم من تذبذبها من عام لآخر .

وتعتمد الحكومة على المصادر التالية لتمويل العجز في الموازنة، هي:-

(1) المساعدات الخارجية، (2) التمويل الخارجي، ويساوي القروض الخارجية ناقصاً تسديداتها، (3) التمويل المحلي، ويساوي الدين الداخلي ناقصاً تسديداته. وينتج عن كل من هذه المصادر آثار اقتصادية متعددة منها الايجابية كزيادة الطلب الكلي والدخل القومي، وزيادة الاستثمارات الخاصة والعامة وغيرها. والآثار السلبية وتتمثل في زيادة التبعية للخارج، وزيادة الأعباء على الاقتصاد القومي عند السداد، والتضخم وغيرها .

أعتمد الأردن على الدين العام الداخلي لأول مرة 1969، وذلك باصدار أذونات الخزينة، بعد أن قام باصدار قانون للدين العام، ينظم عملية الاقتراض الداخلي في عام 1966. ويدخل تحت بند الدين العام الداخلي أنواع عديدة منها :

- (1) السندات والأذونات التي تصدرها وزارة المالية، ويكتتب بها الجهاز المصرفي والمؤسسات الأخرى والأفراد.
- (2) القروض العامة والسلف ، التي يتم الاتفاق عليها بين وزارة المالية والجهاز المصرفي.

2- مشكلة البحث وهدف الدراسة:

بالرغم من أهمية الدين العام الداخلي، كأحدى الوسائل التي تلجأ اليها الدولة لسد فجوة مؤقتة في موازنتها، وتمويل التنمية الاقتصادية، إلا ان الاستمرار في استخدام هذه الأداة، بحيث تصبح أحد العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تغطية العجز، تترتب عليه آثار اقتصادية قد تكون سلبية على النشاط الاقتصادي، كتضارب سياسة الدين العام مع السياسة النقدية * .

يتطرق هذا البحث الى معالجة الآثار الاقتصادية الهامة للدين العام الداخلي، حيث يدرس تأثير الدين على كل من النمو الاقتصادي والتضخم، وذلك من خلال منظومة قياسية ، تستند على أسس النظرية الاقتصادية ، وفي إطار الهدف العام للبحث، سيتم دراسة تطور هذا الدين العام وتشريعاته وأهدافه وأعباءه.

3- الدراسات السابقة:-

لقد تم بحث الدين العام الداخلي في الأردن في دراستين ؛ هما دراسة الباحث فندي عبيدات، المعنونة بـ "الدين العام الداخلي، ودوره في تمويل التنمية في الأردن

* تقوم الدولة بزيادة عرض النقد حتى تقلل من كلفة الاقتراض ، ولكن هذا الأمر يؤدي الى التضارب بين السياستين ، حيث أن اصدار سندات طويلة الامد في فترات انخفاض سعر الفائدة ، يقلل من الطلب على هذه السندات ، ولا يؤدي الى رفع سعر الفائدة لتحقيق الاستقرار .

ومن ناحية أخرى فان اصدار اذونات الخزينة (قروض قصيرة الامد) في فترات ارتفاع سعر الفائدة ، يقلل من الاستثمار الخاص ، ويزيد الفائدة في الوقت الذي تعمل فيه الحكومة على تحفيز الاستثمار الخاص وتقليل سعر الفائدة.

(1980-70)، ودراسة الباحثة جميلة العمري المعنونة بـ "الدين العام الداخلي ودوره في الاقتصاد الأردني (1988-69)"، وقد بحثت الدراسات في عبء الدين العام وبعض آثاره الاقتصادية، كآثاره على التضخم والنتائج المحلي الإجمالي وعرض النقد. وقد استخدمت هاتان الدراسات الطريقة الوصفية في تحليل هذه الآثار. كما تطرقت إلى أشكال الدين وتطوره .

مما سبق فإن الدراسات اعتمدتا على الطريقة الوصفية بشكل رئيسي لتحليل آثار الدين، واستخدمت دراسة الباحثة العمري تطبيقات قياسية بسيطة لتطور الدين .

4- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في العلاقة بين الدين العام الداخلي، وكل من النمو الاقتصادي (النتائج القومي) والتضخم، باستخدام منظومة معادلات أنية، كما أنها تبحث في دراسة آلية تأثير الدين على كل من النمو الاقتصادي والتضخم .

وتكمن أهمية البحث في توضيح الآثار الاقتصادية الناتجة عن الدين العام الداخلي، لاقتراح وأعداد السياسات المختلفة لمعالجة هذه الآثار، وللانتقال بمفهوم الدين العام من معناه التقليدي، إلى معناه الحديث لاستغلاله في توجيه النشاط الاقتصادي . ولعل أهمية البحث تبدو واضحة في كونه يطرح مسألة لها ارتباط مع العديد من المسائل الاقتصادية المطروحة حالياً في الأردن، كبرنامج التصحيح الاقتصادي، الذي يرمي إلى تقليل دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، (أي تقليل العجز في موازنة الحكومة والدين العام الداخلي والخارجي)، ومعالجة التضخم، وأيجاد قنوات للتنسيق بين السلطتين المالية والنقدية؛ لتقليل حدة هذه المشاكل الحالية والمتوقعة ، وزيادة الدخل، وخفض البطالة، ورفع القوة الشرائية للدخول .

5- إطار الدراسة:

قسمت الدراسة إلى خمسة فصول، حيث خصص الفصل الأول كمقدمة للموضوع، ولتبيان هدف البحث وأهميته، ومنهجية البحث، ومصادر المعلومات. وخصص الفصل الثاني للتحديث عن الطبيعة الاقتصادية للقروض العامة، وأثارها الاقتصادية، وذلك من خلال تعريف القرض العام، وطبيعته الاقتصادية، (أي تطوره في النظرية الاقتصادية)، حيث عرضت آراء المدرستين الماليتين التقليدية والحديثة، ثم تطرق إلى الآثار الاقتصادية للقروض العامة الداخلية، حيث تناول النقاش تقسيم القروض إلى عدة أنواع حسب عدة معايير، منها المصدر المكاني للقرض، وتم تعريف أنواع القروض حسب مصدرها المكاني وتقسيماتها المختلفة، ووجه الاختلاف بينها، ثم نوقشت الآثار الاقتصادية للقرض العام الداخلي الحقيقي والزائف، للمراحل الثلاث لكل منها (أي مرحلة الاكتتاب ومرحلة الأنفاق ومرحلة الخدمة والسداد). واختتم الفصل بدراسة عبء القروض العامة.

تناول الفصل الثالث تطور حركة الدين العام الداخلي في الأردن وتشريعاته، من حيث تطور تشريعات هذا الدين، وأنسجام الدين المصدر معه. ثم نوقشت حركة الدين العام الداخلي من جوانب الحجم، والمصدر والمطفأ والرصيد غير المسدد (السنوي والتراكمي)، ومن جوانب الدين الكلي، وكل شكل من أشكاله وأهميته النسبية. كما نوقش توزيع ملكية الرصيد التراكمي غير المسدد على مصادره الثلاث (البنك المركزي والبنوك التجارية والمصادر الأخرى). ونسبة كل منها. ثم تناول عبء الدين العام الداخلي في الأردن، ودوافعه.

وخصص الفصل الرابع لبحث منظومة المعادلات الآنية التي تربط العلاقة بين النمو في عرض النقد (من خلال النمو في القاعدة النقدية) والنمو في الدين العام الداخلي الحقيقي، والنمو في عرض النقد مع كل من التضخم والنمو في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي. ثم استعرضت النتائج التي تم الحصول من التقدير

وتحليلها، وأخيراً خصص الفصل الخامس لتلخيص النتائج التي تم الوصول إليها من الدراسة، والتوصيات المنبثقة عنها.

6- منهجية البحث ومصادر معلوماتها:

يتخذ البحث مزيجاً من الطريقتين الوصفية والقياسية لدراسة الظواهر والمتغيرات الاقتصادية، حيث يتخذ الطريقة الأولى في دراسة تطور الدين العام الداخلي وعيئه. ويستخدم الطريقة القياسية لدراسة العلاقة بين النمو في الدين العام الداخلي الحقيقي، والنمو في كل من عرض النقد، الناتج القومي الاجمالي الحقيقي، والتضخم، ويستخدم البحث في ذلك معلومات سلسلة زمنية للفترة (69-1991) ، والتي تعبر عن الفترة من بداية نشوء الدين العام الداخلي وحتى الآن، وكما انه يستخدم تحليل الانحدار (Regression Analysis) لتحليل العلاقات الموجودة في منظومة المعادلات الانية بواسطة طريقة المربعات الصغرى من مرحلتين (2SLS).

يعتمد البحث على مصادر البيانات التالية : نشرات البنك المركزي الاردني المختلفة ، ووزارة المالية، وعلى البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي. كما يعتمد على مجموعة من المقالات والكتب الانكليزية والعربية بمعالجة الجانب النظري للدراسة ، وهي مذكورة في قائمة المراجع .

الفصل الثاني

الطبيعة الاقتصادية للقروض العامة وآثارها الاقتصادية

2-1- تعريف القرض العام:-

لقد عرّف القرض العام في أدبيات المالية العامة باكثر من صيغة. ولكن هناك اتفاق واجماع على ماهية أو جوهر التعريف، حيث يكون الاختلاف في الصياغة اللغوية للتعريف، وسيعرف القرض العام في هذا البحث بأنه « مبلغ من المال تستدينه الدولة، أو إحدى مؤسساتها العامة من الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين داخل إقليم الدولة وخارجه، وبموجب عقد يصدر به قانون يتعهد بموجبه برد المبالغ المقرضة مضافاً إليها مزايا عديدة، منها فائدة محددة مسبقاً⁽¹⁾ ومن هذا التعريف نجد أركان أو شروط القرض العام، حيث يجب توافرها ما يلي:-

أ- ان القرض عقد يبرم بين الجهة المقرضة والجهة المقرضة (الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة)، تتعهد بموجبه برد المبالغ المقرضة مع مزايا أخرى، أهمها فائدة محددة سلفاً.

ب- يصدر القرض العام بقانون من المجلس التشريعي، حتى يكون نافذاً أو قانونياً، وهذا ينسجم مع دور المجلس التشريعية في مراقبة النفقات والايادات العامة وكذلك الموازنة العامة.

تتشابه الضريبة مع القروض العامة في أنهما مصدران من مصادر الايرادات

العامة، ولكن يختلفان في عدة نقاط هي :-

اولاً :- ان القرض العام في الاصل يكون اختيارياً ، في حين أن الضريبة تكون إجبارية على المكلفين بها.

ثانياً :- يتم استرداد قيمة القرض العام بينما لا ترد قيمة الضريبة إلى دافعها.

ثالثاً :- تخصص حصيلة القرض العام للانفاق في مجال أو مشروع معين، بينما

تخصص حصيلة الضرائب للانفاق العام دون تحديد اوجه ذلك الانفاق⁽²⁾.

2-2- الطبيعة الاقتصادية للقروض العامة:

ادى التطور الاقتصادي إلى تغيير النظرة إلى القروض العامة. فبعدما كانت تعتبر من الموارد الاستثنائية للموازنه، أصبحت مورداً عادياً يلجأ اليه في اوقات متقاربه، وبشكل مستمر، فالدولة كانت تعتبر عاملاً مخلصاً للاستقرار الاقتصادي، اذا تدخلت في النشاط الاقتصادي بشكل أكبر من حدودها الموضوعه ضمن أطر المدرسة التقليدية، التي تعتبر القروض العامة شراً لا بد من الحد منه. أما الان فإن القروض العامة تستخدم لتحقيق أهداف السياسة المالية، ويعود ذلك إلى تطور الوظيفة الاقتصادية للدولة واتساعها، وإلى زيادة الاعباء التي تفرضها الحرب، حيث تتطلب الاستعداد الدائم. كما ان مرحلة الاستعمار اعطت للدولة الفرصة للحصول على قروض عامة؛ من أجل الاستثمار في المستعمرات والحروب. ويضاف إلى ذلك تطور الاسواق المالية ومؤسسات الائتمان، الامر الذي أدى إلى زيادة المدخرات المعدة للاقراض⁽³⁾.

تقسم المدارس التي ناقشت الفكر المالي إلى مدرستين هما مدرسة الفكر المالي التقليدي، ومدرسة الفكر الحديث. وفيما يلي طرح لافكار كل من المدرستين فيما يتعلق بالقروض العامة.

2-2-1- القروض العامة في الفكر المالي التقليدي:

يذهب الفكر المالي التقليدي إلى أن القرض العام والاصدار النقدي الجديد مصادر استثنائية لا يجوز الالتجاء اليها الا في حالات ضيقة كالحروب. وهذا الامر يعود إلى نظرتهم للدولة، التي يجب ان تكون محايدة بالنسبة للنشاط الاقتصادي، وان تعمل الدولة على إقامة العدل، وحماية الأفراد من الأخطار الخارجية والداخلية، وتقديم بعض خدمات المرافق العامة الممولة من مصادر غير القروض العامة⁽⁴⁾.

فالقطاع الخاص -في نظرهم- قطاع متفوق قادر على الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة.

ويمكن تلخيص الفكر المالي التقليدي بشكل عام في النقاط التالية:-

أ- ان النظرية المالية التقليدية قد أمنت بتلقائية التوازن الاقتصادي، وإن تدخل

الحكومة في النشاط الاقتصادي سوف يؤدي إلى اختلال هذا التوازن.⁽⁵⁾

ب- ان الانفاق العام غير منتج، بل هو انفاق استهلاكي ، وبالتالي فان تحويل المدخرات المعدة للاستثمار في القطاع الخاص المتفوق صاحب الانفاق المنتج إلى القطاع العام سوف يؤدي إلى نتائج وخيمة على الاقتصاد. فتنافس القطاعين العام والخاص على المدخرات ، يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، والاضرار بالاستثمار، وبالتالي بالدخل (أثر الازدحام Crowding Out Effect)، كذلك فان الطلب الكلي سوف يزداد نتيجة لزيادة الانفاق العام بشكل أكبر من العرض الكلي، الامر الذي يؤدي إلى التضخم.⁽⁶⁾

ج- ان القروض العامة مصادر غير حقيقية للإيرادات ، حيث انها ضريبة مؤجلة تسدد من الضرائب والرسوم التي تفرض على الاجيال القادمة التي يقع على عاتقها عبء السداد والخدمة للقروض العامة.⁽⁷⁾

د- تؤدي القروض العامة إلى إعادة توزيع الدخل، وفي معظم الاحيان لصالح الاغنياء الذين يكتتبون في القروض العامة، فيحصلون على العوائد والمزايا الاخرى، بالإضافة إلى قيمة القرض . وفي نفس الوقت فان خدمة وسداد القرض العام تقع على عاتق أصحاب الدخل الثابتة والصغيرة في معظم الاحيان وذلك بواسطة الضرائب غيرالمباشرة . كما ان التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل، بشكل سيء ولصالح الاغنياء، اصحاب الدخل المتغيرة، على حساب الفقراء وأصحاب الدخل الثابتة.⁽⁸⁾

ه- ان الاقتراض العام عن طريق الاصدار النقدي الجديد سيؤدي حتماً إلى التضخم،

وذلك حسب النظرية الكمية للنقود.⁽⁹⁾

و- إن القروض العامة تؤدي إلى زيادة أعباء الموازنة من خلال خدماتها وسدادها، الأمر الذي يؤدي إلى تمويل ذلك بواسطة زيادة العبء الضريبي للأفراد من الأجيال القادمة، وذلك من خلال زيادة مقدار الضريبة أو الضرائب المفروضة على دخل أو إيراد الفرد، وهو (أي العبء الضريبي) ثقل يتحمله الفرد.⁽¹⁰⁾ ويقاس بنسبة الضريبة إلى دخل ذلك الفرد.⁽¹¹⁾

ز- إن السياسة الائتمانية المثلى هي الحد من الاقتراض والاسراع بسداد القروض القائمة.⁽¹²⁾

2-2-2- القروض العامة في الفكر المالي الحديث:-

تعتبر القروض العامة في الفكر المالي الحديث مورداً عادياً للإيرادات كما وتعتبر القروض العامة أداة من أدوات السياسة المالية. ويعزى الفضل في ظهور هذا الفكر بشكل كبير إلى النظرية الكينزية (Keynesian Theory) التي هاجمت بعنف النظرية التقليدية، وخصوصاً فيما يتعلق باليد الخفيفة وتفق القطاع الخاص .

وتؤكد النظرية المالية الحديثة ، المستندة إلى نظرية كينز وما رافقها من تطوير، ان تدخل الدولة أو الحكومة ضروري جداً في النشاط الاقتصادي بسبب عدم قدرة القطاع الخاص وحدة على الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي، عند المستوى الأمثل، لاستغلال الموارد الاقتصادية، لذا فان تدخل الدولة سوف يعمل على الوصول إلى هذا التوازن . ويمكن تلخيص أفكار هذه المدرسة في النقاط التالية:

1- تؤمن هذه المدرسة بان التوازن في الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة غير تلقائي، حيث يلزم تدخل قوى أخرى كالدولة؛ لتحقيق هذا التوازن المنشود. وقد أظهر كينز (J.M. Keynes) ان الاقتصاد يتوازن عند أى مستوى من مستويات العماله وليس فقط عند مستوى العمالة الكاملة⁽¹³⁾ وبالتالي فان تدخل الدولة ضروري عند وصول الاقتصاد إلى نقطة توازن أقل من مستوى العمالة الكاملة،

وذلك من خلال التأثير على الطلب الفعال في الوصول إلى المستوى المنشود من العمالة.

ب- ان القروض العامة تساهم في تحقيق استقرار الدخل، ومحاربة التضخم ، حيث ان تدخل الدولة في فترات الكساد، يؤدي إلى امتصاص المدخرات العاطلة في الاقتصاد . الامر الذي يؤدي إلى زيادة الانفاق العام، وبالتالي تحفيز الطلب الفعال، وبالنتيجة زياده الدخل القومي، وتقليل البطالة⁽¹⁴⁾ ، كما ان القرض العام لا يؤدي إلى الإضرار بالتكوين الرأسمالي، وذلك لعدة أسباب، منها : أن القروض مصدرها مدخرات معطلة، أو اصدار نقدي جديد ، وسيطرة الحكومة على السياسة النقدية للدولة⁽¹⁵⁾ مما يعني السيطرة على مستوى سعر الفائدة، أو على الأقل منع سعر الفائدة من الارتفاع بشكل يؤثر سلبياً على الاستثمار الخاص.

ج - تعتبر القروض العامة مصدراً حقيقياً للايرادات، حيث أن جزءاً منها يذهب للانفاق العام، وإلى زيادة الدخل القومي، والاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي والاستثمار، وبالتالي إلى زيادة الطاقة الضريبية للمجتمع. والتي تعبر عن قدرة الدخل القومي على تحمل الضرائب⁽¹⁶⁾ ولهذا فانه ليس هناك داع لزيادة العبء الضريبي في فترة الخدمه والسداد .

د- لا تؤدي القروض العامة إلى سوء توزيع الدخل حسب ما افترضه التقليديون، فمالكو سندات القروض العامة من الطبقة المتوسطة أو المؤسسات المالية وغير المالية، فافتراض تملك سندات القروض العامة من قبل الاغنياء، وافتراض ان السداد من خلال الضرائب غير المباشر، يصبحان ليس بذات قيمة للوصول إلى النتيجة بان هناك سوء في الدخل القومي.⁽¹⁷⁾

هـ- لا تؤدي القروض العامة إلى التضخم إلا في حالات معينة هي :- حالة العمالة الكاملة، وحالة توجيه النفقات العامة، إلى إنفاق ذي إنتاجية منخفضة أو متدنية، وكذلك في حالة عدم زيادة العرس الكلي من السلع والخدمات بشكل

متناسب مع زيادة الطلب الفعال.⁽¹⁸⁾ والافتراض في هذه الحالات سوف يؤدي إلى سوء توزيع الدخل بسبب التضخم.

2-2-3-الخلاصة:-

لقد نوقشت فيما سبق افكار المدرستين المائيتين ، وقد رأينا ان كل منهما يأخذ منحاً معاكساً للآخر، فالمدرسة التقليدية ترفض اللجوء إلى الافتراض العام، في حين تؤيد المدرسة الحديثة اللجوء إلى ذلك، ولكن كلاً منهما يسعى للوصول إلى سياسية اقتصادية سليمة تؤدي إلى أعلى كفاءة اقتصادية ممكنة ، ولتحقيق ذلك فانه لا بد من توفر ثلاثة شروط للقرض العام⁽¹⁹⁾ وهي :-

أ- ان لا يكون مصدر القرض المدخرات الموظفة، أو المعدة للتوظيف في مشروعات انتاجية، وان يكون الاقتصاد يعمل تحت مستوى العمالة الكاملة.

ب- ان تنفق حصيلة القرض العام في أوجه إنتاجية، اي تؤدي إلى زيادة الاستثمار.

ج- ان تكون نسبة القروض العامة إلى الدخل القومي في المدى الآمن، والذي يتناسب مع حدود القروض العامة. وهذه الحدود هي

(1) طاقة الخدمة والاستهلاك، وتعبر عن مدى قدرة الاقتصاد على تحمل الاعباء المترتبة على القروض العامة، والتي تتمثل في الفوائد السنوية، وأقساط الاستهلاك.

(2) طاقة الاستيعاب التي تعبر عن مدى قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب القروض العامة على شكل نفقات.

(3) طاقة الافتراض وتعني مدى قدرة الافراد والهيئات في المجتمع على الاكتماب في السندات العامة⁽²⁰⁾.

من هنا نجد انه لا توجد نسبة واحدة كحد أقصى لاجمالي القروض العامة إلى الدخل القومي، فهذه النسبة تختلف من دولة إلى أخرى، كما تختلف في الدولة الوحدة من فترة إلى أخرى. ويرجع ذلك إلى اختلاف البنيان الاقتصادي وطبيعة الظروف الاقتصادية للدولة.⁽²¹⁾

2-3- الأثار الاقتصادية للقروض العامة:-

2-3-1- مقدمة:-

تلجأ الدول إلى استخدام القروض العامة لاسباب عديدة مالية واقتصادية. فقد يكون ذلك لتمويل نفقات استثنائية كالحروب والكوارث أو لسد عجز مؤقت في موازنتها، أو لتمويل استثماراتها، كما انها تستخدم ذلك في حالة عدم كفاية إيراداتها الضريبية مقابل نفقاتها.

فقد أصبحت القروض تستخدم كأداة لتنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما تراها النظرية المالية الحديثة ، حيث تستخدم للوصول إلى نمو اقتصادي (كزيادة الناتج القومي وغيره من المتغيرات الكلية). وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد من خلال استخدام القروض العامة لمحاربة الكساد والتضخم والازمات الاقتصادية. كذلك فإن القروض تستخدم في تحقيق أهداف اجتماعية كعدالة توزيع الدخل، إذ يكتتب بها الأغنياء وتنفق حصيلتها على الفقراء.

وتستخدم القروض لتحقيق أهداف نقدية. فمن خلال الاقتراض من البنوك التجارية والبنك المركزي يتم اضافة قوة شرائية جديدة تستخدم لزيادة الانتاج. كما ان الاكتتاب في القروض العامة من قبل الافراد يؤدي إلى امتصاص جزء من القوة الشرائية الفائضة، وبالتالي يقلل من امكانية حدوث التضخم وما ينتج عنه من آثار سيئة.

وتقسم القروض العامة حسب أكثر من معيار ، حيث يمكن تقسيمها حسب مصدرها المكاني إلى قروض عامة داخلية وقروض عامة خارجية، وكذلك حسب حرية المكتتب إلى قروض اختيارية وقروض إجبارية، كما يمكن تقسيمها حسب طول مدة القرض إلى قروض قصيرة الامد كأذونات الخزينة، وقروض متوسطة وطويلة الامد كالسندات . وسنتطرق هنا إلى تقسيم القرض العام حسب مصدره المكاني بشيء من التفصيل، وذلك لارتباطه مع هذه الدراسة. فكما ذكرنا سابقاً فإن القرض العام يقسم

إلى نوعين هما :-

أ- القرض العام الخارجي :- وهو الذي يكتب في سنداته الاشخاص الطبيعيون والاعتباريون الذين يقيمون خارج الدولة، ومن ثم يتم الاكتتاب في سنداته في السوق المالي الخارجي⁽²²⁾. ومن التعريف فإننا نستنتج ان القرض العام الخارجي يتم الاكتتاب في سنداته خارج اقليم الدولة، ويكتب فيه الافراد والشركات من نفس الدولة المقترضة المقيمون في خارج دولتهم، كما تكتب في الحكومات والمؤسسات العامة الاجنبية والمؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي وغيره، ويكتب في القروض الخارجي بالعملة الاجنبية في العادة.

ب- القرض العام الداخلي :- وهو القرض الذي يكتب في سنداته الاشخاص الطبيعيون والاعتباريون الذين يقيمون داخل اقليم الدولة المقترضة، اي يتم الاكتتاب في سنداته في السوق المحلي⁽²³⁾. ومن التعريف نجد ان القرض العام الداخلي يتم الاكتتاب في سنداته داخل اقليم الدولة، ويكتب فيها الاجانب (حسب تعريف شخصيتهم)، المقيمون داخل الدولة، ويتم الاكتتاب فيها بالعملة المحلية، ويقسم هذا القرض إلى نوعين حسب مصدر الاموال المقترضة هما :- القرض العام الداخلي الحقيقي والقرض العام الداخلي الزائف وسيتم تعريفها لاحقاً.

الفرق بين القرض العام الخارجي والداخلي، والمقارنة بينهما:-

أ- القرض العام الداخلي لا يؤدي إلى تغير في القوة الشرائية داخل الدولة. الا في حالة أن يكون المصدر مدخرات معطلة، أو إصدار نقدي جديد (نقود ورقية) أو الاقتراض من البنوك التجارية، إلا أنه يؤدي إلى إعادة توزيع للقوة الشرائية داخل الدولة المقترضة. أما القرض العام الخارجي فإنه يؤدي إلى زيادة (أو تغيير) القوة الشرائية للدولة المقترضة⁽²⁴⁾.

ب- القرض العام الداخلي يتيح للدولة الحصول على قوة شرائية بالعملة المحلية. في حين ان القرض العام يتيح للدولة الحصول على قوة شرائية بالعملة الاجنبية)

الصعبة)، وهذا الأمر يجعل الدولة قادرة على التغلب على صعوبات عدة، منها عجز ميزان المدفوعات، وضعف الاحتياطات من العملة الأجنبية، وكذلك حاجتها إلى تمويل التنمية الاقتصادية⁽²⁵⁾.

ج- القرض العام الخارجي أصبح أداة تحكم وتسלט على الدول المقترضة للسير في خطط سياسية واقتصادية معينة (يزيد تبعية الدولة المقترضة)، في حين أن القرض العام الداخلي يجعل الدولة سيده الموقف والسيطرة⁽²⁶⁾.

د- القرض العام الداخلي يجبر الجيل الحالي على الادخار وتقليل الاستهلاك، بينما القرض العام الخارجي لا يؤدي إلى زيادة الاعباء على الجيل الحالي⁽²⁷⁾، من حيث عدم اجبارهم على الادخار وتقليل الاستهلاك.

هـ- لا يؤثر القرض العام الداخلي على ميزان المدفوعات، أو سعر الصرف، في حين أن القرض العام الخارجي يؤثر عليها ايجابياً عند الاقتراض، وسلبياً عند السداد⁽²⁸⁾.

2-3-2- الآثار الاقتصادية للقروض العامة الداخلية :-

يؤثر القرض العام الداخلي على المتغيرات الكلية في الاقتصاد القومي، كالناتج والدخل القوميين والمستوى العام للأسعار، وسعر الفائدة والاستثمار الكلي وغيرها، ويعتمد هذا التأثير على عدة عوامل هي :-

أ- مصدر الأموال المقترضة :- هل هو الأفراد أم المؤسسات المالية غير المصرفية أم المصرفية أم البنك المركزي.

ب- طريقة استخدام الأموال المقترضة : انفاق استهلاكي أو استثماري.

ج- مصدر وطبيعة الأموال لاستهلاك وخدمة هذه القروض :- هل يتم ذلك من الضرائب ام غيرها؟ وما هي الضرائب المستخدمة في ذلك ؟ تصاعديّة ام غير مباشرة؟

وتحدد هذه العوامل المنهج المستخدم في تحليل الآثار الاقتصادية للقروض العامة.

ولكن سيتم فصل آثار القروض العامة الداخلية حسب مصدر هذه القروض.

يُعرف القرض العام الداخلي الحقيقي بأنه القرض الذي يكتتب في سندات الافراد والشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية في اقليم الدولة المقترضة⁽²⁹⁾. وبهذا فإنه القرض الذي مصدره المدخرات، وفيه تحصل الدولة على جزء من القوة الشرائية المتوفرة أو الموحودة. وسنستعرض الآثار الاقتصادية له حسب المراحل التالية:-

1- مرحلة الاكتتاب :

يقوم الافراد والشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية في الاكتتاب في سندات القرض، مما يؤدي إلى سحب أو تحويل جزء من القوة الشرائية المتوفرة إلى الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى التنافس مع القطاع الخاص على هذه القوة الشرائية (أو المدخرات)، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة. وبما ان استثمار القطاع الخاص يتأثر بسعر الفائدة بشكل عكسي فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص، كما أن القرض قد يسبب انخفاض الاستهلاك للافراد نتيجة لسحب جزء من القوة الشرائية لهم، وخصوصاً في حالة القروض الاجبارية، وتعمق هذه الآثار الانكماشية على الاقتصاد القومي من خلال عمل كل من مبدأي المعجل (Accelerator)، والمضاعف (Multiplier)، فمبدأ المعجل هو الذي يفسر أثر التغير في الاستهلاك على كمية الاستثمار، بمعنى انه اذا زاد الاستهلاك فان الطلب المشتق على المعدات الانتاجية اللازمة لتلبية الزيادة في الطلب على الاستهلاك سوف يزيد مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار ، ولكن الزيادة في الاستثمار تكون نسبياً اضعاف الزيادة في الاستهلاك⁽³⁰⁾. أما مبدأ المضاعف فهو المعامل العددي الذي يحدد مقدار الزيادة في الدخل نتيجة الزيادة في الانفاق على الاستثمار⁽³¹⁾. من هنا فإن مبدأ المعجل يبين اثر تغير الاستثمار الناتج عن تغير الطلب الاستهلاكي، في حين ان مبدأ المضاعف يبين أثر الانفاق الاستثماري الاضافي علي الدخل القومي⁽³²⁾.

ولكن هذه الآثار الانكماشية على المتغيرات الكلية يمكن تلافيها، وذلك اذا كان مصدر القرض مدخرات معطلة وزائدة. إذ أن ذلك لا يؤثر على الاستثمار الخاص من خلال رفع سعر الفائدة، حيث تزيد هذه المدخرات الاموال المعروضة (المدخرات) للاستثمار العام أو الخاص، ولا تؤدي إلى التنافس بين القطاعين عليها، كما أن هذه المدخرات لا تؤثر على مستوى الاستهلاك للأفراد. ان هذه الحالة تؤدي إلى آثار ايجابية على الاقتصاد القومي، حيث تؤدي إلى زيادة الناتج القومي، ومن ثم على المتغيرات الكلية الأخرى من خلال المضاعف والمعدل.

قد يؤدي الاكتتاب في هذا القرض إلى وضع الاقتصاد القومي في جو من انخفاض الائتمان (الاسعار)، بشكل لا يشجع على الانتاج نتيجة اقتطاع قيمة القرض من دخول الافراد، ولكن هذا الاثر قد لا يحدث اذا تم استخدام سندات القرض كضمان للحصول على ائتمان مصرفي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التداول النقدي، وبالتالي زيادة عرض النقد⁽³³⁾. ويؤثر ذلك على الناتج القومي وذلك بافتراض ان الاقتصاد يعمل تحت مستوى العمالة الكاملة، وان الجهاز الانتاجي يتسم بالمرونة. واذا لم تتوفر هذه الافتراضات فإن ذلك سيؤدي إلى حدوث التضخم.

نتبين مما سبق ان الاكتتاب في القرض العام الداخلي الحقيقي يؤدي إلى آثار انكماشية على الاقتصاد القومي اذا كان مصدر القرض مدخرات معدة لاستخدام القطاع الخاص. وكان الاقتصاد القومي يعمل في مستوى العمالة الكاملة ويتسم الجهاز الانتاجي بعدم المرونة.

ب- مرحلة انفاق حصيلة القرض :-

تؤدي هذه المرحلة إلى إحداث آثار توسعية في الاقتصاد القومي. وتنتج هذه الآثار من زيادة الانفاق العام. وتتوقف هذه الآثار على استخدام حصيلة القرض، والذي يتأثر بدوره بحالة الاقتصاد القومي ومرونة الجهاز الانتاجي.

تؤدي النفقات الكلية الموجهة نحو انفاق استهلاكي في اقتصاد يعمل دون

مستوى العمالة الكاملة إلى زيادة الطلب الفعال الناجمة عن عدة عوامل⁽³⁴⁾ هي :-

أ- عدم تأثر الانفاق الاستهلاكي للأفراد على السلع والخدمات نتيجة القرض .
ب- أثر الثروة (Wealth effect) الذي يملك الأفراد المالكين لسندات القرض حيث يشعرون بزيادة ثروتهم، مما يحفزهم على زيادة الاستهلاك.

ج- الانفاق العام الموجه نحو السلع والخدمات الاستهلاكية، فإذا تميز الجهاز الانتاجي بالمرونة فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك. وحجم التكوين الرأسمالي والدخل القومي والتنمية ، والجدير بالذكر هنا ان الطلب الفعال هو ذلك الجزء من الطلب الكلي الذي يحقق للمنتجين أكبر ربح ممكن⁽³⁵⁾.

ومن هذا التعريف فإن المقصود هنا ان مرونة الجهاز الانتاجي في الدولة يتيح الفرصة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات من أجل تلبية أو تغطية الزيادة في الطلب الفعال، ومن هنا فإن عدم مرونة الجهاز الانتاجي تؤدي إلى تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي، وبالتالي حدوث التضخم وما يصاحب ذلك من آثار سلبية سيئة.
إن زيادة الاستهلاك الناتجة عن زيادة الانفاق العام سوف تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي، عن طريق مبدأ المعجل، والذي ينص على أن زيادة الاستهلاك سوف تؤدي إلى زيادة الطلب المشتق على المعدات الانتاجية أو الاستثمار، ولكن زيادة الاستثمار تكون أضعاف الزيادة في الاستهلاك.

كما ان توجيه الانفاق العام نحو النفقات الاستثمارية، سوف يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي والذي يعد من القوى المادية للانتاج، ويؤدي ذلك إلى زيادة الناتج أو الدخل القومي من خلال اثر مضاعف الاستثمار الذي يحدد مقدار الزيادة في الدخل الناتجة عن الزيادة في الانفاق على الاستثمار. ويكون التغير في الدخل الناتج عن التغير في الانفاق الاستثماري اكبر من الواحد صحيح.

يؤدي الانفاق العام لحصيلة القرض نحو بعض الخدمات الاستهلاكية الى زيادة الانتاج القومي. إذ ان الاعانات والمساعدات والخدمات التي تقدمها الدولة للعمال

والافراد، كالتعليم والتدريب، تؤدي إلى رفع الكفاءة والانتاجية لهم، كما ان الاعانات الاقتصادية المقدمة من الدولة الممولة من حصيلة القرض العام لمشروعات القطاع العام والخاص تؤدي إلى زيادة كفاءتها وانتاجياتها، وبالتالي تحسين وزيادة الانتاج القومي.

ان القروض العامة الموجهة نحو تمويل الحروب تلقي التجاوب بسبب الحاجة الضرورية لها، حتى ولو أدت إلى التضخم، وذلك لانها تمثل استثماراً رأسمالياً في تكوين الهيكل الاجتماعي للامة، وتعود فوائد النصر على المجتمع جيلاً بعد جيل.

ج- مرحلة خدمة و سداد القرض.

تتكون هذه المرحلة من شقين هما خدمة الدين وسداده، حيث يعرف الاول بأنه دفع الجهات المقترضة لفوائد القرض، بينما يعرف الشق الثاني بأنه رد قيمة سندات القرض إلى حامليها. ولتمويل ذلك فإن لدى الدولة عدة خيارات هي:-

1- زيادة العبء الضريبي وذلك من خلال فرض ضرائب جديدة أو زيادة أسعار الضرائب الحالية، اي تقوم الدولة بتمويل الخدمة والسداد عن طريق الضرائب .

2- عقد قروض عامة جديدة.

3- ايراد ممتلكات الدولة الذي يزيد مع زيادة المشاريع الانتاجية للدولة.

ويتوقف اثر خدمه وسداد القرض (أي استهلاكه) على طريقة تمويل ذلك وعلى استخدام اصحاب السندات لقيمتها.

ان خدمة وسداد القرض العام الداخلي الحقيقي ستؤدي إلى زيادة الانفاق العام، مما يؤدي إلى اثار توسعية على المتغيرات الكلية في الاقتصاد من خلال تنشيط الطلب الفعال⁽³⁶⁾، كما سبق شرحه في البند السابق. وفي المقابل فان تأثير خدمة وسداد القروض العامة على القوة الشرائية ستؤدي إلى اثار انكماشية. وذلك في حالة تمويل ذلك من قرض عام جديد مصدره مدخرات الافراد والشركات والمؤسسات الماليه غير المصرفية. كما وان تمويل الخدمة والسداد عن طريق زيادة العبء الضريبي سيؤدي إلى

آثار سلبية لحوافز الانتاج، وكل هذا يؤثر على الاستهلاك والادخار والاستثمار والدخل القومي بشكل سلبي، ومن هنا فإن النتيجة النهائية لآثر الانفاق العام المترتب على خدمة و سداد القرض ومصدر الاموال الممولة لتلك الخدمة والسداد ستحدد بالنظر إلى صاحب التأثير الاكبر على المتغيرات الكلية، وخصوصاً الدخل القومي.

وتلعب خدمة و سداد القرض دوراً مهماً في السياسة المالية، وذلك بسبب استخدامها كأداة لتحقيق الاهداف الاقتصادية، كالأستقرار، وزيادة الدخل، ففي حالة الكساد مثلاً، فإن التعجيل بخدمة و سداد القرض تؤدي إلى تنشيط الطلب الفعال، وخاصة إذا كان مصدر تمويل خدمة، و سداد الدين من البنك المركزي، والبنوك التجارية، أو من إيرادات ممتلكاتها.

يترتب على خدمة و سداد القرض العام كذلك إعادة توزيع الدخل، ويعتمد هذا الأثر على طريقة تمويل ذلك. فإذا مولت من حصيلة الضرائب غير المباشرة التي تفرض على استخدامات الدخل التي تتناسب في الغالب مع مقدارها⁽³⁷⁾، والتي يقع عبئها على اصحاب الدخل الثابتة والمحدودة بشكل كبير، وكان مالكي سندات القرض من الطبقة الغنية والمتوسطة والمؤسسات المالية غير المصرفية فإن الدخل القومي يعاد توزيعه لصالح الطبقات الغنية والمتوسطة والمؤسسات المالية غير المصرفية، أما إذا مولت من الضرائب التصاعدية، وكان مالكي السندات أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة، فإن الدخل سيتوزع لصالح أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة. والجدير بالذكر هنا أن هذه العملية تترافق مع آثار متباينة على الناتج القومي، والمتغيرات الكلية الأخرى، ففي حالة تمويل خدمة و سداد القرض من الضرائب غير المباشرة، فإن ذلك يؤدي إلى تحويل جزء من القوة الشرائية من اشخاص ميلهم الاستهلاكي كبير، إلى اشخاص ميلهم الادخاري كبير، وقد يكتنزون ذلك⁽³⁸⁾. والعكس في حالة الضرائب التصاعدية. كما قد يترتب على خدمة و سداد القرض العام الداخلي الحقيقي تشجيع الادخار الخاص، وبالتالي الاستثمار الخاص، وخصوصاً عندما يكون الميل الحدي

للاستثمار مرتفعاً، وذلك عندما تتم خدمة و سداد القرض من خلال الضرائب غير المباشرة التي تحد من الاستهلاك للطبقة الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود، ويحصل مالكو السندات الاغنياء على دفعات نقدية تحفزهم علي توجيهها للادخار، مما يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات، وبالتالي كمية النقود المعروضة للاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة ، ويعطي الحافز للمنتجين للاستثمار وزيادة انتاجهم⁽³⁹⁾.

2-2-3-2- الآثار الاقتصادية للقرض العام الداخلي الزائف-

يُعرف القرض العام الداخلي الزائف بأنه القرض الذي يكتتب في سندات الجهاز المصرفي أو البنوك التجارية والبنك المركزي داخل اقليم الدولة، ويطلق عليه القرض الزائف، لانه يقوم بخلق قوة شرائية لم تكن موجودة⁽⁴⁰⁾ حيث يشتري الجهاز المصرفي سندات القرض ويودع قيمتها في حساب الحكومة لديه، وتتعهد الحكومة بموجب عقد القرض برد أصله ودفع فوائده، وتؤدي هذه العملية إلى زيادة كمية النقود المعروضة. وسنبين فيما يلي الآثار الاقتصادية المترتبة على هذا النوع من القروض العامة:-

1- مرحلة الاكتتاب :-

تقوم الدولة بالاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية أو من كليهما معاً، ويؤدي هذا الاقتراض إلى آثار توسعية على المتغيرات الكلية في العادة، عن طريق زيادة القوة الشرائية والتداول النقدي. ويقوم البنك المركزي بالاكتتاب في القرض العام عن طريق شراء سندات القرض من الحكومة مباشرة، أو من خلال السوق المالية⁽⁴¹⁾، ويقوم في المقابل بدفع قيمة السندات للحكومة من خلال إيداع القيمة في حسابها، أو بدفع القيمة النقدية لأصحاب السندات، ومن هنا فان القوة الشرائية المتداولة سوف تزيد نتيجة للقرض، ولذا فإن الآثار الاقتصادية لذلك تتمثل في زيادة الاستهلاك، والاستثمار الخاص، والانفاق بشكل عام، وما يلي ذلك من زيادة الدخل القومي.

ان الاقتراض من البنوك التجارية يتم من خلال شراء هذه البنوك لسندات القرض من احتياطاتها الزائدة، وهذا يؤدي إلى اضافة قوة شرائية جديدة، ومايتبع ذلك من اثار توسعية، ولكن هناك حالة يترتب عليها اثار انكماشية. وهذه الحالة هي القروض الاجبارية التي تكتتب بها البنوك من احتياطات غير زائدة أو احتياطات معدة للاستثمار الخاص⁽⁴²⁾ وتؤدي إلى انقاص القوة الشرائية والتداول النقدي.

ان الاقتراض من كلا المصدرين سوف يؤدي إلى زيادة التداول النقدي وذلك تبعاً لقدرة النظام المصرفي على خلق الودائع التي تعتمد على عوامل عدة اهمها: اقبال الافراد على ايداع اموالهم، والاقتراض من البنوك، واحتفاظ البنوك باحتياطي يقل عن قيمة الودائع الاصلية، واخيراً على السياسة النقدية للبنك المركزي، ويؤدي تضافر هذه العوامل إلى زيادة ودائع البنوك، ولكن هناك عوامل تحد من هذه القدرة على زيادة الودائع منها : قلة انتشار الوعي المصرفي، وميل الافراد إلى اكتناز النقود، والسياسات النقدية غير المواتية⁽⁴³⁾.

يتأثر الاستثمار بهذا النوع من القروض، حيث ان زيادة عرض النقد يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم استثمارات القطاع الخاص، كما أن زيادة القوة الشرائية تحفز على زيادة الانفاق الاستهلاكي، والذي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي، وكذلك من خلال مبدأ المعجل إلى زيادة التكوين الرأسمالي والاستثمار.

ب- مرحلة إنفاق حصيلة القرض :-

يؤدي الانفاق العام إلى نتائج ايجابية على النشاط الاقتصادي للدولة فيؤدي إلى زيادة في الجاميع الكلية. والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل القومي والاستهلاك والاستثمار، كما أن انفاق حصيلة القرض يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للافراد، وبالتالي الانفاق الخاص، ويعتمد أثر عملية الانفاق لحصيلة القرض على حالة الاقتصاد القومي وعلى مرونة الجهاز الانتاجي للدولة، وتتشابه النتائج مع نتائج انفاق حصيلة

القرض العام الداخلي الحقيقي، والتي سبق ذكرها.

يؤثر القرض الزائف بالايجاب على الاقتصاد القومي في حالة مرونة الجهاز الانتاجي للدولة، مترافق مع وجود موارد عاطلة في الاقتصاد، اما حالة وجود اقتصاد يعمل دون مستوى العمالة الكاملة وجهاز انتاجي غير مرن، كما في حالة الدول النامية، فإن انفاق حصيلة القرض يؤدي إلى التضخم، وكذلك اذا أدى الانفاق إلى زيادة معدل التراكم الرأسمالي، وتقليل انتاج السلع الاستهلاكية من خلال اتجاه العمالة من الانتاج السلمي للاستهلاك إلى مناحي انتاجية أخرى، فيقل انتاجها ويزيد الطلب عليها⁽⁴⁴⁾، وهذه العملية تتم في مرحلة من مراحل التنمية.

أدت المخاطر الكبيرة من أثر التضخم ومحاربة الاقتصاديين للتضخم إلى ظهور وجهتي نظر حول لجوء الدول النامية إلى القرض الزائف، أولهما تعارض اللجوء إليه، والآخرى تويده، ولكل منهما حججه، فالفريق المعارض للقرض الزائف يركز على عدة حجج تدعم وجهة نظره هي :-

أ- إن عدم مرونة الجهاز الانتاجي بالدرجة الكافية للتجاوب مع الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى التضخم.

ب- التضخم يؤدي إلى نتائج سيئة تؤثر بشكل كبير على عملية التنمية الاقتصادية، حيث يؤدي التضخم الى

(1) اعادة توزيع الدخل القومي بشكل سيء، ولصالح الاغنياء وأصحاب الدخل المتغيرة.

(2) تغيير هيكل الانتاج في الدولة نحو صناعات السلع الاستهلاكية والكمالية الاسرع تجاوباً للأسعار

(3) تقليل الادخارات وتكوين الاموال اللازمة للتنمية وهروب رؤوس الاموال المحلية وابتعاد رؤوس الاموال الاجنبية

(4) إساءة وضع ميزان المدفوعات نتيجة هروب رؤوس الاموال الوطنية وزيادة

أما الفريق المؤيد للجوء الدول النامية إلى القرض الزائف فينادي بمنهج يسمى تمويل الحروب (War Finance Approach)⁽⁴⁵⁾ ، الذي يتمحور نحو فكرة القسرية في توجيه موارد المجتمع الاقتصادية نحو تسريع عملية التنمية الاقتصادية، بغض النظر عن بعض الآثار السيئة لعملية التمويل، ويرى هذا الفريق أن على الدولة القيام بالاستثمار المطلوب للتنمية ، حتى ولو أدى ذلك إلى التضخم، لان ذلك سوف يؤدي إلى زيادة مرونة الجهاز الانتاجي بعد اتمام المشاريع الاستثمارية، وكذلك من خلال السياسات المالية والنقدية تستطيع محاربة التضخم وآثاره، كما أن التضخم يوزع الدخل لصالح الطبقة الغنية التي يكون الميل الادخاري لها أعلى نسبياً، فتساعد على زيادة حجم المدخرات الوطنية، كما أن التضخم يجعل كلفة الاقتراض أو الائتمان المصرفي أقل، ويزيد من الطلب على السلع، وبالتالي زيادة الاموال المعدة للاستثمار الخاص والعام، كما أن التضخم يؤدي إلى ظاهرة الوهم النقدي (Monetary Illusion)، والتي تجعل الدخل النقدي الوهمي أعلى مما يحفز العمال على الانتاج. واخيراً فإن التضخم يقلل من الاكتناز النقدي اوالمعادن النفيسة، بسبب انخفاض قيمة النقد، وارتفاع قيمة المعادن النفيسة، مما يؤدي إلى تحريرها واستخدامها في الاستثمار⁽⁴⁶⁾

ج- مرحلة خدمة و سداد القرض :-

تؤدي خدمة و سداد القرض إلى آثار انكماشية على الاقتصاد، حيث تسحب الدولة جزءاً من القوة الشرائية الموجودة من خلال الطرق التي يتم التعرف عليها سابقاً، وتدفعها إلى البنك المركزي والبنوك التجارية، وبذلك تتحول هذه القوة الشرائية إلى احتياطات خاملة، وتعوض هذه الآثار الانكماشية من خلال توسيع حجم الائتمان المصرفي المقدم، فتؤدي إلى زيادة القوة الشرائية والطلب الكلي مع افتراض مرونة الجهاز الانتاجي.

كما ان تمويل هذه الخدمة والسداد من خلال الضرائب يؤدي إلى اعادة توزيع

للدخل، ويعتمد ذلك على نوع الضرائب المستخدمة في ذلك، فالضرائب غير المباشرة تؤدي إلى زيادة السوء في توزيع الدخل في غير صالح أصحاب الدخل الصغير والمحدود، والضرائب التصاعدية تؤدي إلى سحب جزء من دخول أصحاب الدخل العالية.

يؤدي تمويل خدمة وسداد القرض إلى زيادة الاعباء الضريبية، مما يخفض الارباح المتوقعة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال (Marginal Efficiency of Capital) والتي تعبر عن النسبة (Rate) التي تجعل القيمة الحالية لايرادات رأس المال مساوية لتكلفته⁽⁴⁷⁾. حيث ان انخفاض الايرادات المتوقعة (ومن ضمنها الارباح) مع ثبات تكلفة رأس المال، سوف يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال حسب التعبير الرياضي التالي⁽⁴⁸⁾ :-

$$C = \sum_{i=1}^n \frac{R}{(1+i)^n}$$

حيث تعبر C عن تكلفة رأس المال

R عن الايرادات المتوقعة لرأس المال

i عن الكفاءة الحدية لرأس المال

N عن عدد السنوات.

وفي النهاية تخفيض الميل للاستثمار⁽⁴⁹⁾.

4-2- عبء القروض العامة :-

اختلف علماء المالية العامة على من يتحمل عبء القروض العامة، حيث يقصد بالعبء هنا القيام بخدمة وسداد القروض العامة، فقد سبق ان بحثنا عبء القروض العامة فيما يخص أفراد المجتمع، أما هنا فإن اي جيل سيدفع هذا العبء، وظهرت لتفسير ذلك ثلاثة آراء هي :

أ- يناهز الرأي الأول بان الجيل الحالي يتحمل عبء القروض العامة وذلك استناداً إلى
الحجة التالية : ان الجيل الحالي يقوم بالاكنتاب في سندات القرض العام اختياراً
فيقلل من استهلاكه الحالي، وعند حلول خدمة وسداد القرض فإن الجيل اللاحق
يدفع ضريبة، وهذه الضريبة تكون مدفوعه له على شكل زيادة الدخل القومي
الناتج عن القرض، ولكن الجيل السابق حرم من موارد اقتصادية حوّلت للقطاع
العام، كانت ستستخدم في انتاج سلع وخدمات له⁽⁵⁰⁾.

ب- يناهز الرأي الثاني بأن الاجيال القادمة تتحمل عبء القروض العامة، ومن
أصحاب هذا الرأي جيمس بوكانن (James Buchanan)، حيث يدعي ان الاحيال
الحالية تكتتب في القرض، فتتخلى عن جزء من استهلاكها من أجل الحصول على
حجم استهلاك أكبر في المستقبل، ولكن حين يتم خدمة سداد القرض، فان دافعي
الضريبة من الاجيال اللاحقة سوف يتحملون العبء، في حين ان مالكي سندات
القرض سوف يحصلون على فوائد سنوية، وأصل القرض عند السداد، وبالتالي
فإنهم لا يستفيدون، لانهم يحولون ملكية من شكل إلى آخر (من نفوذ إلى سندات)⁽⁵¹⁾.

ج- وهناك رأي ثالث يخالف الرأيين الأولين في المفهوم التقليدي للعبء، حيث يدعي
ان العبء ينتج عندما تتفوق الآثار السلبية للقرض على الآثار الايجابية، وبذلك
فان المفهوم هنا يتحول من اي جيل يتحمل العبء إلى تحميل اقتصاد الدولة
للعبء، فاذا كانت آثار القرض الاقتصادية الايجابية اكبر من الآثار السلبية، فان
القرض لا يحمل اي عبء بل يعود عليها بالنفع⁽⁵²⁾.

هوامش الفصل الثاني

- 1- عادل العلي وطلال كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الثاني (الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1989)، ص 230 وانظر ايضاً إلى السيد عبد المولى، المالية العامة (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت)، ص 413.
- 2- عادل العلي وطلال كداوي، مصدر سابق، ص 30-231.
- 3- محمد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي (الاسكندرية: الدار الجامعية، د.ت)، ص 270-271.
- 4- حامد دراز، المالية العامة (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د.ت)، ص 348.
- 5- السيد عبد المولى، مصدر سابق، ص 406.
- 6- عبد الكريم بركات، دراسة في الاقتصاد المالي (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1983)، ص 199.
- 7- فيصل مرار وعدنان الهندي، مبادئ الإدارة المالية العامة واقتصادياتها (1980)، ص 130.
- 8- عبد الكريم بركات، مصدر سابق، ص 200.
- 9- علي لطفي، اقتصاديات المالية العامة (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1986-85)، ص 194.
- 10- السيد عبد المولى، مصدر سابق، ص 327.
- 11- خليل حماد، الهيكل الضريبي في الاردن 1967-1986: العبء الضريبي، الضغط الضريبي والطاقة الضريبية، ابحاث اليرموك المجلد الخامس العدد الثاني 1989، ص ص 57-59.
- 12- حامد دراز-مصدر سابق، ص 357.
- 13- فيصل مرار وعدنان الهندي، مصدر سابق، ص 130.
- 14- عبد الكريم بركات، مصدر سابق، ص 202.

- 15- عادل العلي وطلال كداوي، مصدر سابق، ص 229.
- 16- عادل حشيش، اصول الفن المالي في الاقتصاد العام(بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1974)، ص 422.
- 17- عبد الكريم بركات، مصدر سابق، ص 202.
- 18- فيصل مرار وعدنان الهندي، مصدر سابق، ص 130.
- 19- علي لطفي، مصدر سابق، ص 200-202.
- 20- المصدر السابق، ص 239-241.
- 21- المصدر السابق، ص 201.
- 22- عادل حشيش، اقتصاديات المالية العامة(الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية، 1983)، ص 259.
- 23- المصدر السابق، ص 258.
- 24- عادل العلي وطلال كداوي، مصدر سابق، ص 234.
- 25- المصدر السابق، ص 234.
- 26- علي لطفي، مصدر سابق، ص 189.
- 27- عادل العلي، مصدر سابق، ص 189.
- 28- حامد دراز، مصدر سابق، ص 380.
- 29- علي لطفي، مصدر سابق، ص 232-233.
- 31- المصدر السابق، ص 232.
- 32- المصدر السابق، ص 45.
- 33- السيد عبد المولى، مصدر سابق، ص 433.
- 34- حامد دراز، مصدر سابق، ص 383-384.
- 35- السيد عبد المولى، مصدر سابق، ص 448.
- 36- المصدر السابق، ص 473.

- 37- انظر إلى فيصل مرار وعدنان الهندي، مصدر سابق، ص 67-68، وإلى هشام العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الاول(بغداد: جامعة بغداد،1988)، ص100.
- 38- عبد الهادي النجار، اقتصايات النشاط الحكومي (الكويت: جامعة الكويت، 1982)، ص343.
- 39- عادل حشيش، اصول المالية العامة (الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، د.ت)، ص 290.
- 40- حامد دراز، مصدر سابق، ص380.
- 41- المصدر السابق، ص386.
- 42- عادل حشيش، اصول المالية العامة، ص 285.
- 43- انظر إلى عادل حشيش، اصول المالية العامة، ص285، وإلى عبد الكريم بركات، مصدر سابق، ص198.
- 44- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية(الاسكندرية : منشأة المعارف، د.ت)ص 372.
- 45- حامد دراز، مصدر سابق، ص391.
- 46- غازي عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي (بيروت: دار الجبل، 1991)، ص 243.
- 47- Edward Shapiro, Macroeconomics Analysis, 5th Edition (New York: Harcourt Brace Jovanovich Inc,1982),PP. 372.
- 48- Ibid, P.P. 371-72.
- 49- عادل العلي وطلال كداوي، مصدر سابق، ص355.
- 50- حامد دراز، مصدر سابق، ص396.
- 51- Edgar Browning and Jacqueline Browning, Public Finance and the Price System (New York:Macmillan Publishing Co. Inc., 1979),PP. 393.
- 52- حامد دراز، مصدر سابق، ص397.

الفصل الثالث

تطور حركة الدين العام الداخلي في الأردن وتشريعاته

3- مقدمة:

قام الأردن باعداد وتنفيذ مجموعة خطط تنموية منذ عام 1964 وحتى عام 1988، وهو العام الذي شهد أزمة اقتصادية خانقة، ألغيت على اثرها خطة التنمية الخمسية الثالثة (1986-1990). وقد كان من الاهداف المتكررة لهذه الخطط الهدفان التاليان:- زيادة الايرادات المحلية وربطها بتغطية النفقات الجارية، وزيادة الناتج القومي الاجمالي والمحلي الاجمالي بنسب نمو تؤدي إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع لافراد المجتمع. وقد أعطي القطاع العام دوراً كبيراً في هذه الخطط من خلاله زيادة مشاركته في النشاط الاقتصادي وخصوصاً في ناحية الاستثمار واستكمال البنية التحتية لتمكين القطاع الخاص والمستثمرين من القيام بمشاريع استثمارية في البلد.⁽¹⁾ وقد نجم عن ذلك ارتفاع الانفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي، مما أدى إلى اللجوء إلى مصادر تمويل مختلفة لتغطية الارتفاع في الانفاق العام، والنشاط الحكومي. ومن هذه المصادر الدين العام الداخلي.

يناقش هذا الفصل الدين العام الداخلي من عدة نواحي هي :

الجوانب القانونية المنظمة له، وتطوره وحركته باشكاله الأربع (أذونات الخزينة، والسندات الحكومية، وسندات المؤسسات العامة وسلف البنك المركزي). وعبء هذا الدين ، واخيراً دوافعه واهدافه.

3-1- الجوانب القانونية المنظمة للدين العام الداخلي في الأردن.

أصدرت الحكومة الاردنية قانوناً للدين العام في عام 1966 ، وقد أخذ القانون صفة القانون العادي في عام 1971. وقد كانت أهداف استخدام الدين العام الداخلي في

الأردن عدة هي : تغطية عجز الموازنة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية كالتنمية الاقتصادية وزيادة الاستثمار والدخل وسداد ديون عامة داخلية سابقة ومكافحة التضخم⁽²⁾، وقد صدر نظام الدين العام الداخلي من مجلس الوزراء بموجب قانون الدين. ويهدف هذا النظام إلى إعطاء تفاصيل وصيغ عملية الإصدار للدين العام وإلغاء حجم الإصدار وفئات الإصدار، ومدته القصوى⁽³⁾. وقد استخدم قانون الدين العام في الأردن لأول مرة عام 1969، وقد تم إجراء العديد من التعديلات على هذا القانون منذ إصداره وحتى الآن. وكانت جل التعديلات في مجال حدود الدين العام. عرف القانون عبارة الدين العام بأنها "الالتزامات المترتبة على الحكومة دفعها تسديداً للأموال التي تقتربها من الأشخاص بمقتضى أحكام هذا القانون"⁽⁴⁾ و عرف لفظة الشخص بأنه "مالك السند سواء كان شخصاً أو اشخاصاً أو غير ذلك"⁽⁵⁾ وهذا التعريف حدد الجهات التي يسمح بالاقتراض منها بشكل مرن، ومن هذه الجهات الأفراد، والشركات الخاصة، والعامة، والمؤسسات المالية، والبنوك التجارية، والبنك المركزي وغيرها. وقد قام المشرع بتحديد أشكال الدين العام في المادة الرابعة من قانون الدين العام، وكان قد عرفها في المادة الثانية من نفس القانون، وهذه الأشكال هي :-

أ- السندات المسجلة: والتي تسجل باسم مالكيها في سجلات خاصة لدى البنك المركزي.
ب- السندات لحاملها : والتي يعتبر حاملها مالكيها، وتنتقل ملكيتها بمجرد انتقالها من شخص لآخر، ولحاملها الحق في الحصول على أي ميزة تخولها له هذه السندات كاستيفاء قيمتها الاسمية أو الفوائد وغيرها في التواريخ المحددة في شروط الإصدار.

ج- السندات المسجلة و/أو السندات لحاملها .

د-أذونات الخزينة:- وهي صكات أو كمبيالات تصدر بالنيابة عن خزينة الحكومة، وتنتقل ملكيتها بمجرد التسليم، ويحق لحاملها استيفاء قيمتها الاسمية في

التاريخ المحدد في نصوصها. وقد حددت فئات الاصدار ب(5000) دينار و (10,000) و (100,000) و (250,000) و (500,000) دينار ، وذلك في نظام الدين العام الصادر بموجب القانون⁽⁶⁾ . مما سبق فإن المشرع أغفل عن ذكر السلف التي يقدمها البنك المركزي الاردني للحكومة، والتي تعتبر التزاماً على الحكومة⁽⁷⁾ . فالمشرع أجاز تقديم السلف للحكومة، لمواجهة أي عجز مؤقت ناتج عن زيادة المصروفات الحكومية على الإيرادات⁽⁸⁾ ، وتقسم السلف إلى ثلاثة انواع هي :-

أ- السلف العادية وهي السلف المقصودة في المادة (49) من قانون البنك المركزي لعام 1971 والتي تستخدم لسداد أو مواجهة أي عجز مؤقت في الموازنة .

ب- السلف على أرباح البنك المركزي: ويتم تقديمها للحكومة بالاستناد على الربح المتوقع للبنك المركزي بصفته بنك الحكومة، وبعد خصم 20٪ من هذا الربح الذي يحول للاحتياطي، فإن الباقي يدفع سداد السلف على أرباح البنك المركزي⁽⁹⁾ .

ج- السلف الاستثنائية: والتي تستند على إصدارات الدين العام نيابة عن الحكومة، أو على مصادر الدخل الأخرى التي قد تحقق للحكومة كالسلفة على أرباح إعادة التقييم⁽¹⁰⁾ .

قام المشرع بتحديد الحد الأعلى لاصدار أشكال الدين العام، من خلال تحديده للحد الأقصى لحجم الاصدار من كل شكل من اشكال الدين العام، وذلك من خلال المادة الخامسة من قانون الدين العام، وكذلك من خلال المادة(49) من قانون البنك المركزي سالف الذكر، وقد كانت التعديلات منصبية في جلها على تحديد هذه السقف الأعلى، وذلك من أجل تذليل العقبات أمام التوسع في الدين العام الداخلي ، وتنويعه للوصول إلى الاهداف المبتغاه، وسيتم أخذ التعديلات التي أجريت على كل شكل من أشكال الدين على حده.

حدد المشرع القيمة الاسمية الاجمالية لاذونات الخزينة بنسبة (15%) من معدل الواردات المحلية المحصلة في السنوات المالية الثلاث الاخيرة التي تم اقفال حساباتها،

وذلك في المادة (5-ب) من قانون رقم (96) لسنة 1966، ثم عاد وعدل المادة المذكورة في قانون رقم (21) لسنة 1969 بإضافة فقرة تفيد بأن تحدد قيمة الاذونات الصادرة، بالإضافة لما سبق بمجموع النقد المتداول، واختيار الأكثر منهما، والجدير بالذكر هنا أن سنة 1969 كانت السنة الأولى لظهور الدين العام الداخلي في الأردن، ثم قام المشرع بتوسيع حدود واعداد اذونات الخزينة، بموجب قانون رقم (43) لسنة 1973، إلى نسبة (25%) من معدل الواردات المحلية المحصلة في السنوات المالية الثلاث الاخيرة، التي تم اقفال حساباتها، أو مجموع النقد المتداول ايها اكبر، وبالنظر إلى جدول (3-1) نجد أن ارتباط اصدار اذونات الخزينة، وحدها الاقصى، ارتبط منذ نشوئه بالنقد المتداول، حيث زاد مجموع النقد المتداول عن حجم الاصدار السنوي، في حين أن النسبة من معدل الواردات المحلية المحصلة في آخر ثلاث سنوات مالية، لم يتم الاستناد عليها بتاتاً لفترة الدراسة .

حدد المشرع كذلك القيمة الاسمية الاجمالية لاصدارات السندات المسجلة و/أو السندات لحاملها بما لا يتجاوز ثمانية ملايين دينار أردني سنوياً حسب المادة (5-أ) من القانون رقم (96) لسنة 1966، ثم عدلت المادة إلى ان لا يتجاوز حجم الاصدار السنوي منها الثمانية ملايين دينار على ان لا يتجاوز حجم السندات الصادرة حتى ذلك الحين مبلغ اثنين وثلاثين مليون دينار. وذلك في قانون رقم (43) لسنة 1973، ولكن المشرع قام بربط سقف القيمة الاسمية الاجمالية للسندات الصادرة المسجلة و/أو لحاملها بالنفقات الرأسمالية المقدرة في قانون الموازنة العامة لتلك السنة، بحيث لا تتجاوزها، كما انه حدد القيمة الاسمية الاجمالية للسندات الصادرة في أية سنة بما نسبته (20%) من النفقات الرأسمالية الفعلية للسنة السابقة، وذلك حسب قانون رقم (59) لسنة 1976، وعند النظر إلى جدول رقم (3-2)، نجد أن هناك تجاوز للقانون في عام 1975، وما عدا ذلك فإن الاصدارات تتناسب مع ما حدده القانون.

جدول رقم (1-3)

انسجام اصدارات اذونات الخزينة السنوية مع قانون الدين

السنة	أذونات الخزينة الصادرة سنوياً	التقد المتداول	معدل الواردات المحلية المحصلة في آخر ثلاث سنوات	القيمة المحددة لحجم اصدار الاذونات من معدل الواردات المحلية المحصلة في آخر ثلاث سنوات مالية* (4)
	(1)	(2)	(3)	(4)
1969	23.3	71.29	24.94	3.741
1970	42.8	82.43	28.01	4.201
1971	79.5	83.01	29.68	4.452
1972	81.0	81.47	32.84	4.926
1973	87.95	97.48	36.18	9.045
1974	104.0	115.45	41.49	10.372
1975	114.0	138.95	51.49	12.872
1976	134.0	161.35	64.84	16.210
1977	146.0	187.99	85.31	21.327
1978	186.0	219.45	110.81	27.702
1979	219.0	275.39	136.10	34.025
1980	254.0	351.63	162.87	40.717
1981	284.0	412.31	190.83	47.707
1982	305.0	469.98	214.07	60.267
1983	377.6	516.65	299.17	74.792
1984	401.5	530.52	357.32	89.330
1985	430.0	531.79	392.58	98.145
1986	472.0	583.86	418.79	104.697
1987	542.0	655.76	456.72	114.180
1988	729.0	811.16	496.57	124.142
1989	714.0	871.12	530.08	132.520
1990	882.0	1006.16	547.09	136.772
1991	923.0	992.38	617.93	154.482

المصدر: البنك المركزي الاردني - بيانات احصائية سنوية 1964-1989، عدد خاص، تشرين اول 1989، جدول رقم (42)

وجنول رقم (3).

- النشرة الاحصائية الشهرية، أيار 1992، مجلد 28، عدد 5، جنول رقم (30) وجنول رقم (9)

* للفترة 1969-1972 تم اخذ نسبة 15% من معدل الإيرادات المحلية المحصلة في آخر ثلاث سنوات مالية، و 25% منها في باقي الفترة.

جدول رقم (2-3)

انسجام اصدار السندات الحكومية مع قانون الدين العام وتعديلاته
(مليون دينار)

الاصدار السنوي من السندات الحكومية *	الرصيد غير المسدد التراكمي من السندات **	الاصدار السنوي من السندات **	الرصيد غير المسدد التراكمي من السندات الحكومية	حدود اصدار السندات لحاملها ولا المسجلة	السنة
0	0	0	0	8.0	1969
0	0	0	0	8.0	1970
3.0	3.6	3.0	3.0	8.0	1971
5.0	8.0	5.0	8.0	8.0	1972
4.0	12.0	4.0	12.0	32.0	1973
5.0	17.0	5.0	17.0	32.0	1974
9.0	23.0	9.0	23.0	32.0	1975
				النفقات الراسمالية	
9.0	34.0	11.0	32.0	76.59	1976
12.0	43.0	12.0	41.0	142.25	1977
10.0	60.0	19.0	49.0	148.62	1978
11.0	67.0	11.0	56.0	194.33	1979
10.0	81.0	19.0	61.0	227.09	1980
9.0	92.15	11.15	70.0	255.63	1981
12.0	105.15	18.0	79.0	250.57	1982
12.0	111.15	14.0	85.0	251.59	1983
13.0	118.15	13.0	92.0	232.17	1984
20.0	132.15	20.0	109.0	263.17	1985
39.0	163.15	42.5	141.0	410.81	1986
66.0	210.65	66.0	190.5	363.15	1987
52.0	220.65	61.0	202.5	384.64	1988
65.0	234.82	69.175	216.5	352.64	1989
70.0	247.82	72.15	229.5	278.69	1990
38.0	223.22	60.0	182.9	330.27	1991

المصدر: البنك المركزي الاردني - بيانات احصائية سنوية 1989-64، عدد خاص ، جدول رقم (42)

- النشرة الاحصائية الشهرية، ايار 1992 جدول رقم (30).

* تشمل السندات الحكومية وسندات المؤسسات العامة.

** تشمل السندات الحكومية ما يلي التعمير لحاملها وسندات التنمية وسندات الخزينة.

حدد المشرع السلف العادية ضمن المادة (49-1) من قانون البنك المركزي، فقد حددها في قانون رقم (93) لعام 1966 بما لا يتجاوز ال (10%) من معدل الواردات المحلية المحصلة في السنوات المالية الثلاثة الاخيرة، التي تم اقفال حساباتها، ثم عاد ورفع النسبة إلى (20%) من الواردات المحلية المقدرة في قانون الموازنة التي يعمل به عند تقديم السلفة، وذلك بقانون رقم (4) لسنة 1975، ثم عاد بقانون رقم (9) لسنة 1979 إلى زيادتها إلى (25%) من الواردات المحلية المقدرة في قانون الموازنة المعمول به عند تقديم السلفة.

أعطى قانون الدين العام ميزات عديدة للمكاتبين، منها:

- (1) انها ديون ممتازة على موجودات الحكومة يجب تسديدها من إيراداتها .
- (2) إعفاء كلي وجزئي من الضرائب لأرباح وفوائد وجوائز أشكال الدين.
- (3) حرية الاختيار لشكل سند الدين (لحامله و/ او مسجل) وتغيير النوع بعد الاكتتاب. كما أعطى القانون الحق للشخص غير المقيم في المملكة الاكتتاب بالدين العام، ولكن ضمن شروط محددة⁽¹¹⁾، كما أنه يجوز الوفاء به بشكل جزئي أو كلي قبل موعد الاستحقاق حسب نص الاحكام والشروط الخاصة بكل إصدار، كما انه يعتبر ابراز السند لحامله وأذونات الخزينة دليلاً للملكية، في حين يعتمد على سجلاته للسندات المسجلة، وقد طلب من الحكومة تخصيص المبالغ اللازمة لخدمة وتمويل ادارة و سداد الدين، وما يتبعه من ميزات، وقد طلب من الحكومة إنشاء صندوق الوفاء المخصص لخدمة و سداد الدين العام.

ويعتبر البنك المركزي وكيل الحكومة المالي، واليه اسندت مهمة إصدار الدين العام وإدارته، وما يتعلق به من أمور فنية، كما يستثمر البنك أموال صندوق الوفاء حسب صلاحيات أعطيت له.

3-2- حركة الدين العام الداخلي في الأردن.

تطورت حركة الدين العام الداخلي الكلي مع مرور الزمن، فقد ارتفع حجم الدين

الذي تم اصداره من (36.89) مليون دينار عام 1969 إلى (1018,60) مليون دينار عام 1991 (انظر الجدول رقم(3-3)) ، وبمعدل سنوي يبلغ حوالي(535,77) مليون دينار لفترة الدراسة، وقد كان الحجم الكلي التراكمي لاصدارات الدين العام الداخلي(12,32) بليون دينار بالاسعار الجارية للفترة1969-1991، أما بالنسبة لحركة اطفاء هذا الدين فقد ارتفع حجم الدين الذي تم اطفائه من (28,49) مليون دينار في عام 1969 إلى(994.50)مليون دينار لعام 1991 ، وبمعدل سنوي يساوي (489.62) مليون دينار للفترة تحت الدراسة ، وكان الحجم التراكمي للدين المطفأ من بداية اصدار اشكاله وحتى عام 1991 يبلغ (11.29) بليون دينار، وقد كانت حركة الاطفاء متزايدة حتى عام 1983، ثم انخفضت وتذبذبت في السنوات التالية، وبشكل خاص في الفترة 1986-1989(انظر جدول رقم (3-3)).

لقد نشأ عن تخلف حجم الاطفاء السنوي عن حجم الاصدار السنوي للدين العام الداخلي وجود رصيد غير مسدد تراكم عبر السنين، ليصل إلى حوالي (1061.47) مليون دينار ، وكان المعدل السنوي للدين غير المسدد (46.15) مليون دينار أردني، وبلغ معدل النمو المركب للدين الغير مسدد التراكمي حوالي (23.42%) للفترة المذكورة ، الامر الذي يدل على نمو كبير في هذا الرصيد ، ومما ينتج عنه من اعباء سننترق لها في سياق هذا الفصل ، (انظر جدول رقم (3-3)).

لقد كانت نسبة اصدارات الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي تشكل نسبة عالية (نسبياً)، تراوحت بين (16,5%) لعام 1969 و(64,9%) لعام 1988، في حين كانت نسبة الدين المسدد إلى الناتج المحلي الاجمالي تتراوح بين (12,8%) في عام 1969 و(60,9) لعام 1974 وقد شكل الدين غير المسدد السنوي نسبة قليلة من الناتج المحلي الاجمالي لم تزد عن (13,3%) في عام 1988 وكانت أقلها (0,9%) في عام 1991، (انظر الجدول رقم(3-4))، ولكن رغم ذلك فإن نسبة الدين غير المسدد المتراكم وصلت إلى (41,4%) من الناتج المحلي الاجمالي عام 1989، ثم عادت وانخفضت إلى (37,8%) عام 1991.

جدول (3-3)

حركة الدين العام الداخلي السنوي (مليون دينار)					
السنة	اصدار	اطفاء	الدين غير المسدد السنوي	الرصيد الغير مسدد التراكمي	نسبة النمو السنوي الدين المصدر (%)
1969	36.89	28.49	8.40	8.40	-
1970	65.54	59.65	5.89	14.29	77.6
1971	120.60	107.77	12.83	27.13	84.0
1972	147.76	139.61	8.15	35.28	22.5
1973	157.19	143.07	14.12	49.41	6.4
1974	186.75	183.19	3.56	52.97	18.8
1975	217.81	205.41	12.40	65.36	16.6
1976	275.84	251.90	23.94	89.31	26.6
1977	289.53	269.00	20.53	109.84	5.0
1978	327.20	290.85	36.35	146.18	13.0
1979	445.00	440.82	4.18	150.36	36.0
1980	566.46	519.01	47.46	197.82	27.3
1981	613.43	579.60	33.83	231.65	8.3
1982	666.84	622.34	44.50	276.15	8.7
1983	715.87	677.95	37.92	314.07	7.3
1984	705.39	676.79	28.60	342.67	-1.4
1985	599.45	571.73	27.72	370.39	-15.0
1986	642.39	597.88	44.51	414.90	7.2
1987	959.18	749.72	209.46	624.37	49.3
1988	1451.11	1153.71	297.40	921.77	51.3
1989	1106.32	1033.13	73.19	994.96	-23.7
1990	1007.56	956.15	42.41	1037.37	-8.9
1991	1018.60	994.50	24.10	1061.47	1.1
المعدل السنوي	535.77	489.62	46.15		

المصدر: البنك المركزي الاردني - بيانات احصائية سنوية 1989-64 ، عدد خاص، جدول رقم (42).

-النشرة الاحصائية الشهرية، ايار 1992 ، جدول رقم (30).

جدول (4-3)

نسب الدين المصدر والدين المسدد وغير المسدد والمتراكم الى الناتج

المحلي الاجمالي

نسبة الدين المصدر الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الدين المسدد الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الدين غير المسدد الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الرصيد غير المسدد التراكمي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	السنة
16.5	3.8	12.8	3.8	1969
30.9	2.8	28.2	6.7	1970
53.2	5.7	47.6	12.0	1971
58.7	3.3	55.4	14.0	1972
59.3	5.4	53.9	18.6	1973
62.1	1.2	60.9	17.6	1974
57.4	3.2	54.2	17.2	1975
53.8	4.6	49.2	17.4	1976
46.3	3.2	43.1	17.6	1977
42.6	4.7	37.9	19.0	1978
48.6	0.4	48.2	16.4	1979
49.2	4.1	45.1	17.2	1980
43.0	2.4	40.6	16.2	1981
40.7	2.7	38.0	16.8	1982
40	2.1	38.4	17.8	1983
	1.5	35.8	18.1	1984
	1.6	29.3	19.1	1985
	2.2	28.7	19.9	
	9.8	35	29.2	
	13.3		41.2	
	3.0		41.4	
	1.7		39.6	
			37.8	

المصدر: احم

اما بالنسبة لحركة اشكال الدين العام الداخلي في الأردن لفترة الدراسة فان الأردن يصدر الدين العام الداخلي في أربعة أشكال أولها أذونات الخزينة التي تمثل إحدى وسائل الاقتراض قصير الاجل، والتي تهدف إلى تمويل عجز مؤقت في واردات الخزينة. ويكون هذا العجز ناتج إما عن زيادة الانفاق العام، أو انخفاض الإيرادات⁽¹²⁾، وتكتتب فيها البنوك التجارية والشركات المالية ومؤسسات الاقتراض المتخصصة، والبنك المركزي، بينما يكتتب الافراد والشركات العادية فيها من خلال إنابة البنوك التجارية بذلك.

تم اصدار أذونات الخزينة لأول مرة عام 1969، وكانت قيمة الاصدار (23.6) مليون دينار، ثم استمرت الاصدارات حتى الان وبشكل متزايد (انظر جدول رقم(3-5)) وبمعدل سنوي بلغ حوالي(327.45) مليون دينار للفترة (69-1991). اما بالنسبة للاطفاءات فإن الجدول رقم (3-6)يبين ذلك، حيث نجد ان الاطفاء ظل متزايداً للفترة تحت الدراسة وبمعدل سنوي يبلغ حوالي(316.93) مليون دينار، وقد كانت قيمة الاطفاءات أقل من قيمة الاصدارات لأذونات الخزينة، مما أدى إلى وجود رصيد تراكمي غير مسدد، منها تطور بمعدل نمو مركب، للفترة المعينة، بلغ(15.73%) (انظر الجدول رقم(3-7)).

تعتبر السندات الحكومية، والتي تضم سندات التعمير لحاملها وسندات التنمية، وسندات الخزينة، وسندات المؤسسات العامة الشكلين الثاني والثالث من أشكال الدين العام الداخلي الاردني، وتعتبر هذه السندات من أدوات الاقتراض المتوسط والطويل الأمد، حيث تستعمل لمكافحة التضخم، من خلال استخدامها في تجميع مدخرات الافراد، وكذلك تستخدم في عملية التنمية الاقتصادية، عن طريق توجيه حصيلتها للاستثمار، كما أنها تتمتع بضمان أكيد ومردود عالٍ نسبياً مع مزايا أخرى⁽¹³⁾.

تم اصدار السندات الحكومية لأول مرة عام 1977 وبقية ثلاثة ملايين دينار، ثم توالى اصدارات السندات الحكومية باشكالها الثلاثة حتى وصلت قيمة الاصدار إلى

جدول (5-3)

اصدارات الدين العام الداخلي الاردني. (مليون دينار)

شكل الدين السنة	أنونات الخزينة	السندات * الحكومية	سندات المؤسسات العامة	السلف من البنك المركزي	المجموع الكلي لجميع اصدارات الدين.
1969	23.6	0	0	13.29	36.86
1970	42.8	0	0	22.74	65.54
1971	79.5	3.0	0	38.10	120.60
1972	81.0	5.0	0	61.76	147.76
1973	87.95	4.0	0	65.24	157.19
1974	104.0	5.0	0	77.75	186.75
1975	114.0	9.0	0	94.81	217.81
1976	134.0	9.0	2.0	130.84	275.84
1977	146.0	12.0	0	131.53	289.53
1978	186.0	10.6	9.0	122.20	327.20
1979	219.0	11.0	0	215.00	445.00
1980	254.0	10.0	9.0	293.47	566.47
1981	284.0	9.0	2.15	318.28	613.43
1982	305.0	12.0	6.0	343.84	666.84
1983	377.0	12.0	2.0	324.82	715.87
1984	401.5	13.0	0	290.89	705.39
1985	430.0	20.0	0	149.45	599.45
1986	472.0	39.5	3.0	127.89	642.39
1987	542.0	66.0	0	351.18	959.18
1988	729.0	52.0	9.0	661.11	1451.11
1989	714.0	65.0	4.17	323.15	1106.32
1990	882.0	70.0	2.15	53.41	1007.56
1991	923.0	38.0	22.0	35.6	1018.60
النمو المركب	%17.28	%12.85**		%4.38	%15.52
المعدل السنوي	327.45	22.59		184.63	535.77

المصدر: البنك المركزي الاردني. بيانات احصائية سنوية 1989-64، عدد خاص، جدول (42).

- النشرة الاحصائية الشهرية، ايار 1992 جدول رقم (30).

* تشمل السندات الحكومية ما يلي سندات التعمير لعاملها وسندات التنمية وسندات الخزينة.

** تم احتساب النمو المركب للفترة 1991-71.

جدول (6-3)

اطفاء الدين العام السنوي حسب اشكاله (بالاسعار الجارية) (مليون دينار)

شكل الدين السنة	أثونات الخزينة (1)	السندات الحكومية(2)	سندات المؤسسات العامة(3)	السلف من البنك المركزي(4)	المجموع الكلي للدين الداخلي المسدد(5)
1969	15.2	0	0	13.29	28.49
1970	38.6	0	0	21.05	59.65
1971	71.1	0	0	36.67	107.77
1972	81.75	0	0	57.86	139.61
1973	85.2	0	0	57.87	143.07
1974	99.0	0	0	84.19	183.19
1975	113.0	3.0	0	89.41	205.41
1976	128.0	0	0	123.9	251.9
1977	143.0	3.0	0	123.0	269.0
1978	175.0	2.0	0	113.85	290.85
1979	210.6	4.0	0	226.82	440.82
1980	246.0	5.0	0	268.01	519.01
1981	275.5	0.0	0	304.1	579.6
1982	293.0	3.0	2.0	324.34	622.34
1983	367.0	6.0	2.0	302.95	677.95
1984	395.0	6.0	0	275.79	676.79
1985	424.0	3.0	3.0	141.73	571.73
1986	463.0	7.5	4.0	123.38	597.88
1987	508.0	16.5	2.0	223.22	749.72
1988	643.0	40.0	11.0	459.71	1153.71
1989	728.0	51.0	4.0	250.13	1033.13
1990	889.0	57.0	2.15	17.0	965.15
1991	898.0	63.0	0	33.5	994.50
المعدل	316.93	15.88		159.64	

المصدر: البنك المركزي الاردني. بيانات احصائية سنوية (٦٤-١٩٨٩). عدد خاص، جدول (42).

- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية ايار ١٩٩٢، جدول رقم (٣٠).

* = (٢+٢+١).

جدول (7-3)

توزيع الرصيد غير المسدد * من الدين العام الداخلي حسب اشكال اصداره
(بالمليون دينار)

السنة	أثونات الخزينة	السندات الحكومية**	سندات المؤسسات العامة	السلف من البنك المركزي	المجموع الكلي للرصيد غير المسدد من الدين
1969	8.4	0	0	0	8.4
1970	12.6	0	0	1.69	14.29
1971	21.0	3.0	0	3.13	27.13
1972	20.25	8.0	0	7.03	35.28
1973	23.0	12.0	0	14.41	49.41
1974	28.0	17.0	0	7.97	52.97
1975	29.0	23.0	0	13.37	65.37
1976	35.0	32.0	2.0	20.31	89.31
1977	38.0	41.0	2.0	28.84	109.84
1978	49.0	49.0	11.0	37.18	146.18
1979	58.0	56.0	11.0	25.36	150.36
1980	66.0	61.0	20.0	50.82	197.82
1981	74.5	70.0	22.15	65.0	231.65
1982	86.5	79.0	26.15	84.0	276.15
1983	96.5	85.0	26.15	106.42	314.07
1984	103.0	92.0	26.15	121.52	342.67
1985	109.0	109.0	23.15	129.24	370.39
1986	118.0	141.0	22.15	133.75	414.90
1987	152.0	190.5	20.15	261.72	624.37
1988	238.0	202.5	18.15	463.12	921.77
1989	224.0	216.5	18.32	536.14	994.96
1990	217.0	229.5	18.32	572.55	1037.37
1991	242.0	182.9	40.32	592.25	1061.47
النمو المركب**	%15.73	%21.62	%20.65	%30.51	%23.42

المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (1989-64)، عدد خاص، جدول رقم (42).

- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية ايار 1992 جدول رقم (٣٠).

* تم اخذ الرصيد المتراكم للدين العام الداخلي، وذلك من خلال اضافة الرصيد غير المسدد الى الدين غير المسدد للسنوات السابقة.

** تضمن السندات الحكومية كل من سندات التعمير لها ملها وسندات التنمية وسندات الخزينة.

*** تم احتساب النمو المركب لكل منها حسب عدد سنوات التي بدأ بها التراكم.

(38.0) مليون دينار عام 1991، وكان المعدل السنوي لها يبلغ (22.59) مليون دينار للفترة (انظر جدول (3-5)). أما الاطفاء فقد تم أول اطفاء للسندات الحكومية عام 1975 ، وكان المعدل السنوي للاطفاء للفترة 1975-1991 قد بلغ حوالي (15.88) مليون دينار، والجدير بالذكر أن حجم الاطفاء قد ارتفع بشكل ملحوظ في الفترة 1986-1991 (انظر جدول رقم (3-6)) وذلك لأن السندات الحكومية من وسائل الاقتراض المتوسطة والطويلة الأمد، حددها القانون بما لا يزيد عن خمسة عشرة عاماً⁽¹⁴⁾. وبالتالي فإن السداد قد حان في تلك الفترة. وبالنظر إلى جدول رقم (3-7) نجد ان الرصيد غير المسدد التراكمي لها قد ارتفع بشكل كبير وبنسبة مركبة تصل إلى (21.62%) للفترة.

ويقوم البنك المركزي باصدار سندات المؤسسات العامة نيابة عنها كما ينص عليه قانون البنك المركزي رقم (23) لسنة 1971 في المادة (4-ز) والمادة (47-ب) والمادة (48). وقد تم اصدار أول هذه السندات عام 1976 بقيمة مليوني دينار، وقد كانت الاصدارات غير سنوية (انظر جدول رقم (3-5)). وكان اول اطفاء لها عام 1982 بقيمة مليوني دينار، واستمرت حركة الاطفاء بشكل سنوي ما عدا عام 1984 وعام 1991 (انظر جدول رقم (3-6)). أما بالنسبة للرصيد المتراكم غير المسدد فإن الجدول رقم (3-7) يبين تذبذبه وثباته في فترتين هما 1982-1984 و1988-1990، كما شهد ارتفاعاً حاداً عام 1991.

تعتبر سلف البنك المركزي للحكومة الشكل الرابع للدين العام الداخلي، وذلك رغم عدم تضمينها في قانون الدين كإحدى أشكال الدين، ومبرر اعتبارها شكلاً من أشكال الدين يكمن في طبيعتها المتمثلة في كونها التزاماً على الحكومة، يجب الوفاء به عند انقضاء أجله⁽¹⁵⁾، وتقسم السلف إلى ثلاثة أشكال هي :

أ- السلف العادية.

ب- السلف على أرباح البنك المركزي :- وقد حددها قانون البنك المركزي بما لا يزيد عن (80%) من أرباح البنك المركزي⁽¹⁶⁾ ويجب دفعها قبل انتهاء السنة المالية، والتي أخذت السلفة على أرباحها.

ج- السلف الاستثنائية على اصدارات الدين العام نيابة عن الحكومة أو مصادر الدخل التي قد تتحقق للحكومة كالسلفة على أرباح إعادة التقدير لاصول البنك

المركزي⁽¹⁷⁾.

لقد قدم البنك المركزي أول سلفة عادية للحكومة عام 1968 بقيمة مليوني دينار.

استخدمت منها مائة وخمسين ألف دينار، وسددها في نفس السنة⁽¹⁸⁾ ثم توالى تقديم السلف في أشكالها الثلاث منذ ذلك الحين حتى الان، وبشكل متزايد (انظر جدول رقم (3-5)) وبمعدل سنوي لفترة الدراسة يبلغ (184.63) مليون دينار، ويشير هذا الامر الى تدخل كبير للبنك المركزي في تمويل الانفاق الحكومي من خلال التمويل بالتضخم، اي زيادة الائتمان المقدم للحكومة وإصدار نقدي جديد⁽¹⁹⁾.

اما عملية الاطفاء للسلف فإنها تأخذ شكلاً متصاعداً بشكل عام، لكنها تقل وبتذبذب عبر فترة الدراسة، ويظهر ذلك بوضوح في آخر اربع سنوات (1991-88) (انظر جدول 3-6) وقد كان المعدل السنوي للاطفاء لفترة الدراسة يساوي (159.64) مليون دينار.

تراكمت السلف بسبب عدم اطفائها، وبنسبة نمو متزايدة وبشكل متراكم لفترة الدراسة، وقد كانت نسبة النمو المركب للرصيد التراكمي غير المسدد من السلف تبلغ (30.51%) للفترة 1991-69. (انظر جدول رقم (3-7)).

اما بالنسبة إلى توزيع ملكية الرصيد غير المسدد التراكمي للدين العام الداخلي، فان الجدول رقم (3-8) يبين لنا ذلك حيث نجد ان حصة البنك المركزي من الدين غير المسدد التراكمي كبيرة وتزيد بقليل عن النصف (حوالي 54%)، اذ نمت بنسبة مركبة بلغت (67,57%) يليها من حيث الاهمية حصة البنوك التجارية التي بلغت حوالي (35.0%) (في المعدل) من الرصيد غير المسدد، ونمت بنسبة مركبة تبلغ حوالي (22.08%) لفترة الدراسة. أما حصة المصادر الاخرى، فتشكل ما لايزيد عن (11%) في المعدل لفترة الدراسة، وبنسبة نمو مركبة تبلغ حوالي (25,41%)، ويتشارك

جدول (8-3)

توزيع الرصيد غير المسدد التراكمي من الدين العام الداخلي حسب مصادره
(مليون دينار)

السنة	مصادر الدين العام الداخلي					بنك مركزي (1)	الدين غير المسدد التراكمي (4)
	نسبة (1/4) %	بنوك تجارية	نسبة (2/4) %	اخرى (3)	نسبة (3/4) %		
1964	48.0	3.77	44.0	0.63	8.0	8.4	4.0
1970	70.0	3.35	23.0	0.96	7.0	14.29	9.98
1971	57.0	9.27	33.0	2.67	10.0	27.83	15.88
1972	39.0	16.47	46.0	6.26	15.0	35.98	13.25
1973	51.0	17.37	35.0	7.15	14.0	49.76	25.24
1974	52.0	14.19	27.0	12.0	21.0	55.97	29.06
1975	37.0	24.67	38.0	16.37	25.0	65.37	24.33
1976	43.0	22.07	25.0	28.49	32.0	89.31	38.75
1977	45.0	31.86	29.0	28.59	26.0	109.84	49.39
1978	32.0	68.40	47.0	31.32	21.0	146.18	46.46
1979	31.0	66.46	44.0	37.22	25.0	150.36	46.68
1980	56.0	55.06	29.0	32.33	25.6	197.82	110.43
1981	56.0	71.56	31.0	30.97	13.0	231.65	129.11
1982	63.0	71.94	26.0	30.98	11.0	276.15	173.22
1983	57.0	101.36	32.0	33.26	11.0	314.07	179.44
1984	44.0	146.89	43.0	45.41	13.0	342.67	150.36
1985	39.0	162.54	44.0	61.66	17.0	370.39	146.19
1986	39.0	205.27	49.0	46.03	12.0	414.90	163.60
1987	46.0	283.87	45.0	52.28	9.0	624.36	288.21
1988	64.0	274.72	30.0	53.54	6.0	921.10	593.51
1989	63.0	311.76	31.0	56.05	6.0	994.97	627.15
1990	60.0	337.78	33.0	77.52	7.0	1037.62	622.32
1991	54.0	370.85	35.0	115.19	11.0	1061.72	575.66
المعدل	54.0	116.18	35.0	35.08	11.0		176.62
نسبة النمو المركبة (%)		22.08		25.41			67.57

المصدر:- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.

في هذه الحصة الافراد والشركات الخاصة والمؤسسات المالية غير المصرفية والمؤسسات العامة وغيرها، مما يعني ان الاردن يعتمد على التمويل بالتضخم لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

اما بالنسبة إلى الاهمية النسبية لكل شكل من اشكال الدين العام الداخلي ، فقد شكلت اذونات الخزينة، بشكل هام. الحجم الاكبر من الدين الصادر، هيئت كانت تتراوح حول (60%) منه، يليه سلف البنك المركزي في الاهمية النسبية، اما السندات الحكومية وسندات المؤسسات العامة التي تشكل هامشاً قليلاً لا يزيد عن (7%). وهناك ملاحظتان هامتان يجب ذكرهما:

اولهما: ان هناك تبادلاً في الاهمية النسبية بين اذونات الخزينة، وسلف البنك المركزي، وهذا الامر يظهر جلياً في الفترتين 1982-72، 1986-83

ثانيهما: أن الاهمية النسبية للسلف أخذت بالانحسار وخصوصاً في اخر ثلاث سنوات 1991-1989 مما يعني ابتعاد الحكومة عن استخدام التمويل التضخمي. (انظر جدول رقم(9-3))، وينطبق ذلك على ترتيب الاهمية النسبية للدين المسدد حسب اشكاله، ولكن الملاحظ هنا إن نسبة السلف اقل، وتجه بشكل عام للانخفاض وخصوصاً للفترة (1991-85). (انظر جدول رقم(10-3)). وعند النظر إلى الجدول رقم(11-3) الذي يبين نسبة كل شكل من اشكال الدين المتراكم إلى الدين التراكمي، نجد أن الاهمية النسبية تزداد للسلف، والسندات الحكومية، وتقل لاذونات الخزينة، ويمكن تفسير ذلك بالنظر إلى فترة الاستحقاق، فاذونات الخزينة قصيرة الأمد تستحق بعد ثلاثة اشهر⁽²⁰⁾، ويتم سداد الاصدار السابق من الاذونات عن طريق اصدار لاحق. في حين تعتمد السلف على عدة عوامل منها ارباح البنك المركزي ، والدخل المتأتي من اعادة التقدير لاصول البنك المركزي، او مصادر دخل أخرى للبنك المركزي ، والمساعدات الخارجية المنتظرة، وبالتالي فان تراكمها يزداد بشكل اكبر من الاذونات.

جدول رقم (9-3)

نسبة كل شكل من اشكال الدين المصدر الي اجمالي الدين المصدر.

(%)

السنة	الوحدات الخزينة	السندات الحكومية	سندات المؤسسات العامة	سلف البنك المركزي
1969	64.0	0	0	36.0
1970	65.3	0	0	34.7
1971	65.9	2.5	0	31.6
1972	54.8	3.4	0	41.8
1973	55.9	2.5	0	41.5
1974	55.7	2.7	0	41.6
1975	52.3	4.1	0	43.5
1976	48.6	3.3	0.7	47.4
1977	50.4	4.1	0	45.4
1978	56.8	3.0	2.8	37.3
1979	49.2	2.5	0	48.3
1980	44.8	1.8	1.6	51.8
1981	46.3	1.5	0.4	51.9
1982	45.7	1.8	0.9	51.6
1983	52.6	1.7	0.3	45.4
1984	56.9	1.8	0	41.2
1985	71.7	3.3	0	24.9
1986	73.5	10.3	0.4	19.9
1987	56.5	6.9	0	36.6
1988	50.2	3.6	0.6	45.6
1989	64.5	5.8	0.4	29.2
1990	87.5	6.9	0.2	5.3
1991	90.6	3.7	2.1	3.5

المصدر: احتساب من جدول رقم (5-3)

جدول رقم (10-3)
نسبة المسدد من كل شكل من اشكال الدين العام الداخلي الاردني الى
الدين المسدد السنوي

(%)

السنة	اثرات الخزينة	السندات الحكومية	سندات المؤسسات العامة	مبلغ الهبات المركزي
1969	53.3	0	0	46.7
1970	64.7	0	0	35.3
1971	65.9	0	0	34.1
1972	58.5	0	0	41.5
1973	59.5	0	0	40.5
1974	54.0	0	0	46.0
1975	55.0	1.5	0	43.5
1976	50.8	0	0	49.2
1977	53.1	1.1	0	45.7
1978	60.2	0.7	0	39.1
1979	47.6	0.9	0	51.4
1980	47.4	1.0	0	51.6
1981	47.5	0	0	52.5
1982	47.1	0.5	0.3	52.1
1983	54.1	0.8	0.3	44.7
1984	58.4	0.9	0	40.7
1985	74.2	0.5	0.5	24.8
1986	77.4	1.2	0.7	20.6
1987	67.7	2.2	0.3	29.8
1988	55.7	3.5	0.9	39.8
1989	70.4	4.9	0.4	24.2
1990	92.1	5.9	0.2	1.8
1991	90.3	6.3	0	3.5

المصدر: احتسب من جدول رقم (6-3).

جدول رقم(11-3)
نسبة الرصيد غير المسدد التراكمي لكل شكل من اشكال الدين العام الاردني
الى الرصيد غير المسدد التراكمي للدين الكلي.

(%)

السنة	اثونات الخزينة	السندات الحكومية	سندات المؤسسات العامة	سلف البنك المركزي
1969	100.0	0	0	0
1970	88.1	0	0	11.9
1971	77.4	11.1	0	11.5
1972	57.4	22.6	0	19.9
1973	46.5	24.3	0	29.2
1974	52.8	32.1	0	15.5
1975	44.4	35.2	0	20.4
1976	39.2	35.8	2.2	22.7
1977	34.6	37.3	1.8	26.3
1978	33.7	33.5	7.5	25.5
1979	38.6	37.2	7.3	16.9
1980	33.3	30.8	10.1	25.9
1981	32.2	30.2	9.5	28.1
1982	31.3	28.6	9.5	30.5
1983	30.7	27.1	8.3	33.9
1984	30.1	26.8	7.6	35.5
1985	29.4	29.4	6.2	34.9
1986	28.4	34.0	5.3	32.2
1987	24.3	30.5	3.2	41.9
1988	25.8	22.0	2.0	50.2
1989	22.5	21.7	1.8	53.9
1990	20.9	22.1	1.8	55.2
1991	22.9	17.3	3.8	56.0

المصدر: احتساب من جدول رقم(7-3).

3-3- عبء الدين العام الداخلي في الأردن :-

أصدر الأردن حجماً كبيراً من الدين العام الداخلي، الذي يجب إطفاءه في وقته أو تبديله، وذلك حتى يحافظ على مصداقية عالية لدينه العام، تعطيه الميزة على الأشكال الأخرى (أو البدائل) التي يمكن أن تنافسه على استقطاب المستثمرين فيها، مثل سندات وأسهم الشركات، وقد اعتمد الأردن على طريقتي التجديد والإطفاء لسداد الدين، وقد تحملت الموازنة الحكومية عبء خدمة وسداد الدين العام الداخلي، حيث بلغ المعدل السنوي لهذا العبء حوالي (500,95) مليون دينار لفترة الدراسة، وقد كان العبء أقل ما يمكن في عام 1969 إذ بلغ (28,8) مليون دينار وأعلى ما يمكن في عام 1988 حيث بلغ (1180,1) مليون دينار، أما نسبة هذا العبء إلى كل من الإيرادات المحلية والمساعدات فقد كانت مرتفعة وتجاوزت المئة بالمئة ما عدا بضع سنوات منها 1969، (انظر جدول رقم (3-12)). ولكن هذا الأمر غير منطقي، وذلك لأن الأردن اعتمد التبديل بالنسبة لأذونات الخزينة التي تشكل جزءاً كبيراً من الدين من خلال إطفاء أي إصدار من أذونات الخزينة من الإصدار الذي يليه.

يمكن قياس العبء لخدمة وسداد الدين العام بشكل حقيقي ودقيق من خلال تحديد ما يفترض دفعه من الدين العام الداخلي، وذلك من خلال تحديد الحقائق المرتبطة بهذا الدين وخدمته وسداده، فأول هذه الحقائق هي أن أذونات الخزينة تسدد من الإصدارات اللاحقة خلال ثلاثة أشهر، وبذلك فإننا نأخذ بعين الاعتبار الرصيد القائم غير المسدد منها للسنة السابقة، وثانيهما أن السندات الحكومية التي يجب تسديدها هي السندات المطفأة في ذلك العام، وأخيراً أن السلف التي يجب تسديدها هي الرصيد القائم فيها⁽²¹⁾، ومن الجدول رقم (3-13) نجد أن نسبة العبء الحقيقي للدين العام الداخلي إلى الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية أقل مما كانت عليه باستخدام المعيار الأول، حيث كانت أدنى نسبة تساوي (0.4%) في عام 1969، وأعلىها (103.5%) في عام 1989. كما يمكن ملاحظة ارتفاع النسبة للسنوات (1988-1991) ويعود

(مليون دينار)

جدول رقم (12-3) مبيعات خدمة وسماد الدين السام الداخلي

السنة	الدين المسدد (1)	القرائن والجرائز (2)	الايادات المحلية (4)	مجموع خدمة وسماد الدين (3=2+3)	المساعدات الخارجية (5)	الايادات المحلية (6=4+5)	نسبة خدمة وسماد الدين الى الايرادات المحلية* (3/4)	نسبة خدمة وسماد الدين الى الايرادات المحلية* بالنسبة (3/6)
1969	28.49	0.31	32.52	28.80	38.3	70.82	88.5	40.6
1970	59.65	0.58	30.26	60.23	35.4	65.66	199.0	91.7
1971	1.77	1.14	35.75	108.91	36.9	72.65	304.6	149.9
1972	139.61	1.54	42.55	141.15	44.4	86.95	331.7	162.3
1973	143.07	1.59	46.18	144.66	45.6	91.78	313.1	157.5
1974	183.19	2.31	56.74	185.50	58.8	124.54	282.2	148.9
1975	205.41	2.64	82.62	208.05	100.6	183.22	231.8	113.5
1976	251.90	3.39	107.58	255.29	66.2	173.78	237.3	146.9
1977	269.00	4.43	142.24	273.43	122.2	264.44	192.2	103.4
1978	290.86	5.65	158.48	296.51	81.7	240.18	187.1	123.4
1979	440.82	6.78	187.89	447.60	210.3	398.19	238.2	112.4
1980	519.01	7.42	226.14	526.43	209.3	435.44	232.8	120.9
1981	579.60	9.35	309.20	588.95	206.3	515.50	190.5	114.2
1982	622.34	10.45	362.19	622.79	199.6	561.79	174.7	112.6
1983	677.95	12.71	400.57	690.66	197.0	597.57	172.4	115.6
1984	676.79	13.88	415.00	690.67	106.1	521.10	166.4	132.5
1985	571.73	15.04	446.8	856.77	187.8	634.60	131.3	92.5
1986	597.88	19.32	514.38	617.20	143.7	658.08	119.9	93.8
1987	749.72	21.73	531.53	771.45	127.5	659.03	145.1	117.1
1988	1153.71	26.39	544.34	1180.15	155.4	699.74	216.8	168.6
1989	1033.13	30.99	565.40	1064.12	261.7	827.10	188.2	128.6
1990	965.15	34.67	744.06	999.82	164.3	908.36	134.4	110.0
1991	994.50	28.30	796.10	1022.8	241.3	1037.4	128.5	98.6

الدين السام

المصدر: البنك المركزي الاردني - بيانات احصائية سنوية (1984-1984)، عدد خاص، جدول رقم (42) و (36).
- البنك المركزي الاردني - النشرة الاحصائية الشهرية ايار 1992، رقم (30) و (26).
* مقتبس من قبل الباحث.

جدول رقم (3-13)

عبء الدين العام الداخلي الحقيقي

(مليون دينار)

نسبة عبء الدين الحقيقي الى الايرادات المحلية والمساعدات*	عبء الدين الحقيقي (1+2+3+4=5)	الفوائد المدفوعة على الدين (4)	الرصيد القائم من السلف (3)	السندات الحكومية المطفاة (2)	الرصيد القائم من أنونات الخزينة للسنة السابقة (1)	
0.4	0.31	0.31	-	0.0	-	1969
16.2	10.67	0.58	1.69	0.0	8.4	1970
23.2	16.87	1.14	3.13	0.0	12.6	1971
34.0	29.57	1.54	7.03	0.0	21.0	1972
39.5	36.25	1.59	14.41	0.0	20.2	1973
26.7	33.28	2.31	7.97	0.0	23.0	1974
25.6	47.01	2.64	13.37	3.0	28.0	1975
30.0	52.70	3.39	20.31	0.0	29.0	1976
26.9	71.27	4.43	28.84	3.0	35.0	1977
34.5	82.83	5.65	37.18	2.0	38.0	1978
21.4	85.14	6.78	25.36	4.0	49.0	1979
27.8	121.24	7.42	50.82	5.0	58.0	1980
27.2	140.35	9.35	65.00	0.0	66.0	1981
30.6	171.95	10.45	84.00	3.0	74.5	1982
35.4	211.63	12.71	106.42	6.0	86.5	1983
45.6	237.90	13.88	121.52	6.0	96.5	1984
39.4	250.28	15.04	129.24	3.0	103.0	1985
40.0	269.57	19.32	133.75	7.5	109.0	1986
63.4	417.95	21.73	261.72	16.5	118.0	1987
97.4	681.51	26.39	463.12	40.0	152.0	1988
103.5	856.13	30.99	536.14	51.0	238.0	1989
97.7	888.22	34.67	572.55	57.0	224.0	1990
86.8	900.55	28.30	592.25	63.0	217.0	1991

المصدر : جدول رقم (6-3) و جدول (7-3) و جدول رقم (3-12).

* احتسب من قبل الباحث.

ذلك الى الارتفاع الملحوظ في عملية إطفاء الدين بشكل أكبر من الزيادة في الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية .

ويجدر التطرق هنا إلى المساعدات الخارجية التي استخدمت كإحدى الوسائل المهمة لتمويل سداد الدين العام، ما عدا أذونات الخزينة وسندات المؤسسات العامة التي تسدد من مصادر أخرى، حيث نجد أنها (أي المساعدات) متذبذبة، وإن كانت تتجه نحو الارتفاع ويعود ذلك إلى استنادها على عوامل سياسية في الأساس. أما بالنسبة للضرائب والإيرادات الضريبية فإنها تستخدم في تمويل النفقات الجارية للحكومة، حيث تهدف الحكومة باستمرار لتغطية النفقات الجارية لها من الإيرادات المحلية التي تضم الإيرادات الضريبية. وبالتالي فإنها تستخدم في خدمة الدين العام الداخلي فقط، وهذا يضعنا أمام السؤال التالي: هل الفرد الأردني يتحمل بشكل ما العبء المباشر الدين؟ أو بعبارة أخرى هل يتحمل المواطن الأردني بشكل غير مباشر عبء الدين الداخلي؟ وللإجابة على ذلك نضع جملة الحقائق التي تبنت لنا حتى الآن وهي:

أولاً: إن توزيع الدين غير مسدد يظهر تضائل نصيب الأفراد منه، ويذهب جله إلى البنك المركزي والبنوك التجارية المتخمة بالسيولة، وبالتالي تأثيره على استهلاك الأفراد ليس كبيراً.

ثانياً: إن جزءاً من الدين (أذونات الخزينة وسلف الأرباح) يتم إطفاءه من إصدارات لاحقة أو الأرباح.

ثالثاً: إن الضرائب تستخدم لتمويل النفقات الجارية، وأخيراً فإن وسائل سداد الدين العام تتمثل في مصادر التمويل والمساعدات الخارجية، وهذه الأخيرة تمثل المصدر الرئيسي لسداد الدين العام. وبالتالي فإننا نستنتج أن المواطن الأردني لا يتحمل العبء الحقيقي للدين العام الداخلي، بل يتحمل جزءاً منه، ولكن يجب الإشارة إلى خطورة تراكم الرصيد غير المسدد من أذونات الخزينة، والذي وصل إلى حوالي ربع بليون دينار أردني في عام 1991 وكذلك سلف البنك المركزي والتي زادت عن

نصف بليون دينار أردني لنفس العام، حيث تمثل عبئاً مستقبلياً على الاجيال اللاحقة، عند محاولة سدادها، وخصوصاً مع برنامج التصحيح الاقتصادي المتبع حالياً، والذي يهدف الى خفض المديونية الخارجية والداخلية وعجز الموازنة.

3-4- دوافع الدين العام الداخلي في الاردن:

- استخدم الاردن الدين العام الداخلي لتحقيق عدة اهداف (او دوافع) هي :-
- أ- تغطية عجز الموازنة :- لقد عانى الاردن من العجز المستمر في موازنته العامة، وقد كان المعدل السنوي للعجز (يعرف العجز هنا بالفرق بين الايرادات المحلية والنفقات العامة) يبلغ (246.51) مليون دينار (انظر جدول رقم (3-14)) ويمول هذا العجز من عدة مصادر هي القروض والمساعدات الخارجية والدين العام الداخلي، وقد كانت القيم متذبذبة لجميع المصادر، مع الاخذ بعين الاعتبار ان القروض والمساعدات الخارجية تخضع لتقلبات كثيرة اهمها العلاقات السياسية، وقد شكل الدين العام الداخلي نسبة قليلة من العجز، في المعدل تبلغ حوالي (1,12%) لفترة الدراسة (انظر جدول رقم (3-15)) وبمعدل سنوي يبلغ (30,97) مليون دينار (انظر جدول رقم (3-14)).
- ب- إطفاء ديون عامة داخلية سابقة:- لقد استخدم جزء كبير من إصدارات أذونات الخزينة لسداد اصدارات سابقة منها. ويبدو ذلك جلياً من خلال النظر الى الجداول (3-5) و(3-6) و(3-7) حيث نجد ان الرصيد السنوي غير المسدد من هذا الشكل عبارة عن طرح الرصيد التراكمي غير المسدد لها من أي سنة من نفس الرصيد من السنة التي تليها، وهذه العملية تستهلك جزءاً كبيراً من الدين العام الداخلي المصدر. إذ كان المعدل السنوي للاطفاء من أذونات الخزينة يبلغ (316.93) مليون دينار، في حين أن المعدل السنوي لاصدار الدين العام الداخلي يبلغ (535.77) مليون دينار لفترة الدراسة (انظر الجدولين (3-6) و(3-3)).

جدول رقم (3-14)

العجز ومصادر تمويله ونسبة نموه في الاردن.

(مليون دينار)

نسبة نمو العجز (..) تعني انخفاض العجز	مجموع 3+2+1	العجز*	المساعدات الخارجية (3)	القروض الخارجية (2)	القروض الداخلية (1)	
-	51.28	55.9	38.3	4.58	8.40	1969
-9.7	42.08	50.4	35.4	2.48	4.20	1970
-5.9	56.93	47.4	36.9	7.93	12.10	1971
24.2	57.90	58.9	44.4	8.50	5.00	1972
24.4	67.79	73.3	45.6	11.44	10.75	1973
10.3	83.01	80.9	58.8	15.21	9.00	1974
51.0	129.88	122.2	100.6	16.15	13.13	1975
21.7	99.08	154.9	66.2	19.88	13.00	1976
26.3	195.71	195.6	122.2	58.51	15.00	1977
3.8	188.39	203.0	81.7	90.69	16.00	1978
61.4	280.27	327.7	210.3	37.62	32.35	1979
2.8	298.86	337.0	209.3	71.56	18.00	1980
0.3	300.68	337.9	206.3	76.38	18.00	1981
-6.6	293.07	331.3	199.6	65.27	28.20	1982
-8.0	302.62	304.7	197.0	76.80	28.82	1983
0.4	253.79	305.8	106.1	122.19	25.50	1984
19.3	385.50	364.9	187.8	162.41	35.29	1985
21.9	378.23	466.9	143.7	159.76	74.77	1986
-6.9	320.68	434.3	127.5	63.21	129.97	1987
12.1	387.93	381.5	155.4	97.52	135.01	1988
11.9	489.76	427.1	261.7	184.21	43.85	1989
-32.4	395.88	288.5	164.3	197.94	33.64	1990
10.8	532.86	319.8	241.3	289.24	2.32	1991
15.1		246.5	132.19	79.98	30.97	المعدل السنوي

المصدر: البنك المركزي الاردني بيانات احصائية سنوية (1984-64) عدد خاص، جدول رقم (36)

-البنك المركزي الاردني : النشرة الاحصائية الشهرية، ايار 1992، جدول رقم (26).

* العجز = النفقات الحكومية - الإيرادات المحلية .

جدول رقم (15-3)
نسبة مصادر تمويل العجز الى العجز في الموازنة العامة الاردنية

(%)

السنة	القروض الداخلية	القروض الخارجية	المساعدات الخارجية	نسبة كل المصادر الى العجز
1969	15.0	8.2	68.5	19.7
1970	8.5	4.9	70.2	83.5
1971	25.5	16.7	77.8	120.1
1972	8.0	14.4	75.4	98.3
1973	14.7	15.6	62.2	92.5
1974	11.1	18.8	72.7	102.6
1975	10.7	13.2	82.3	106.3
1976	8.4	12.8	42.7	63.9
1977	7.7	29.9	62.5	100.1
1978	7.9	44.7	40.2	92.8
1979	9.9	11.5	64.2	85.5
1980	5.3	21.2	62.1	88.7
1981	5.3	22.6	61.1	89.0
1982	8.5	19.7	60.2	88.4
1983	9.5	25.2	64.6	99.3
1984	8.3	39.9	34.7	83.0
1985	9.7	44.5	51.5	105.6
1986	16.0	34.2	30.8	81.0
1987	29.9	14.5	29.4	73.8
1988	35.4	25.5	40.7	101.7
1989	10.3	43.1	61.3	114.7
1990	11.7	68.6	56.9	137.2
1991	0.7	90.4	75.5	166.6
المتوسط	12.1			

المصدر: احتسبت من جدول رقم (14-3).

ج- محاربة التضخم وتوجيه المدخرات نحو مشاريع تنموية:- لقد استخدم الاردن السندات الحكومية وسندات المؤسسات العامة في تجميع مدخرات الافراد بشكل خاص، والمؤسسات غير البنوك التجارية والبنك المركزي، واستخدامها في مشاريع تنموية وانتاجية، كشركة الكهرباء، وسندات التنمية والتعمير وغيرها، مما يؤدي الى تقليل الطلب على الاستهلاك وزيادة الانتاج. وقد كانت نسبة هذه السندات من الدين العام الداخلي المصدر أقل من (10%) (انظر جدول رقم(3-9)). وهذا يدل على ان هذا الدافع لم يأخذ بشكل كبير في السياسية الاقتراضية للاردن.

وبالنظر الى الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في الاردن (سنة الاساس 1986)، نجد ان مستوى الاسعار ارتفع بشكل مستمر، ما عدا عام (1987) وكان هذا الارتفاع كبيراً في الاعوام الاربعة الاخيرة من فترة الدراسة. (انظر جدول رقم(م-1)).

لقد اتضح لدينا مما سبق أن الدين العام الداخلي في الاردن لم ينبثق عن سياسة اقتصادية ثابتة، بل كانت ادارة هذا الدين بهدف التأثير على احداث أنية (أي رد فعل على أحداث وقعت وينبغي معالجتها). فمثلاً نجد ان تغطية عجز الموازنة من خلال الدين العام الداخلي، تتذبذب مع تذبذب المصادر الاخرى التي تعول هذا العجز، ومثال آخر على ذلك حالة استخدام سلف البنك المركزي في اوقات ارتفاع الاسعار، حيث نجد ان الحكومة قللت من الالتجاء اليها في السنتين الاخيرتين، واصبحت تعتبر السلف الاستثنائية بطريقة جديدة في السنة الاخيرة(1992) حيث اصيحت تقع ضمن السندات الحكومية.⁽²²⁾

هوامش الفصل الثالث

- 1- انظر الى أ- البنك المركزي الاردني، الاردن طاقات وامكانات، 1984 ص 7-10، ب- مادة التخطيط الاقتصادي في الاردن، قسم الاقتصاد في جامعة اليرموك.
- 2- انظر الى أ- قانون البنك المركزي الاردني رقم (23) لسنة 1971، الجريدة الرسمية، عدد 2301 ، مادة 49، ب- البنك المركزي الاردني، البنك المركزي الاردني خلال خمسة وعشرون عاماً، عدد خاص ، تشرين اول 1989، ص 92-94.
- 3- نظام الدين العام رقم (57) لسنة 1967 وتعديلاته، الجريدة الرسمية عدد 2043، ص 70-2176.
- 4- قانون الدين العام رقم (1) لسنة 1971 ، الجريدة الرسمية عدد 2301 ، مادة 2.
- 5- المصدر السابق ، مادة 2 .
- 6- نظام الدين العام رقم (57) لسنة 1967، مصدر سابق، ص 2175.
- 7- انظر جميلة العمري، الدين العام المحلي ودوره في الاقتصاد الاردني (اطروحة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، 1990)، صفحة 43، حيث عرفت السلف بانها "قروض يقدمها البنك المركزي للحكومة لاجال محددة ولاغراض محددة تتمثل في عجز موسمي في الموازنة العامة، والذي ينجم عن نقص في الايرادات الفعلية عن المتوقعة (المقدرة)".
- 8- قانون البنك المركزي رقم (23) لسنة 1971، مصدر سابق، مادة 49 .
- 9- المصدر السابق، مادة 9-أ.
- 10- البنك المركزي الاردني، البنك المركزي الاردني خلال خمسة وعشرون عاماً، مصدر سابق ، ص 101.
- 11- هناك شروط خاصة يحددها قانون مراقبة العملة الاجنبية، وما يتفرع منه من انظمة وتعليمات معمول بها.

- 12- البنك المركزي الاردني، البنك المركزي الاردني خلال خمسة وعشرون عاماً ، مصدر سابق، ص 92.
- 13- المصدر السابق، ص 92-94.
- 14- قانون الدين العام رقم (1) لسنة 1971، مصدر سابق ، مادة 6-ب.
- 15- جميلة العمري، مصدر سابق ، ص 43.
- 16- قانون البنك المركزي رقم (23) لسنة 1971، مصدر سابق ، مادة 9-أ.
- 17- البنك المركزي الاردني، البنك المركزي الاردني خلال خمسة وعشرون عاماً، مصدر سابق ، ص 101.
- 18- المصدر السابق، ص 101.
- 19- عادل العلي وطلال كدواي، مصدر سابق، ص 261-262.
- 20- نظام الدين العام رقم(57) لسنة 1967، مصدر سابق، مادة 20-جـ.
- 21- جميلة العمري، مصدر سابق، ص 117-118.
- 22- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، مجلد 28 ، عدد 21(كانون اول 1992) ص 8.

الفصل الرابع

الآثار الاقتصادية للدين العام الداخلي في الأردن

4- مقدمة:

تم أستعراض الطبيعة الاقتصادية للاقتراض (للدين) العام الداخلي وأثاره الاقتصادية، حيث كانت المدرسة المالية التقليدية ضد اللجوء إليه، بسبب آثاره الضارة، كالتضخم وإعادة توزيع الدخل بشكل سيء، إذ أن هذه المدرسة قد أمنت بتلقائية التوازن في الاقتصاد. وأن الاقتصاد يعمل قرب مستوى العمالة الكاملة، وأن الاقتراض سيؤدي الى زيادة عرض النقد من خلال الاصدار النقدي الجديد، أما المدرسة المالية الحديثة فإنها تفضل اللجوء إلى الاقتراض للوصول الى العمالة الكاملة وزيادة الدخل القومي، وان الاقتصاد يمكن أن يتأثر بشكل سلبي من الاقتراض وذلك في حالة وصوله الى مستوى عمالة عالٍ جداً، وإذا كان مصدر الاقتراض اصدار نقدي جديد. وقد استندت هذه المدرسة على عدة مبادئ، منها عدم تلقائية التوازن في الاقتصاد، وان الاقتصاد قد يتوازن عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة، وقد رأينا في نفس الفصل أن تآثر الدين العام الداخلي على المتغيرات الكلية، وخصوصاً الدخل والتضخم، يعتمد على عدة عوامل هي: مستوى الإنتاج في الاقتصاد، ومرونة الجهاز الإنتاجي لها، ومصدر هذا الدين. ويكون التأثير ايجابياً على الإنتاج القومي كلما كان الاقتصاد يعمل تحت مستوى العمالة الكاملة ويتسم جهازه الإنتاجي بالمرونة، وكان مصدر الدين أموال مكتنزة أو احتياطيات زائدة أو اصدار نقدي جديد، ويكون التأثير ايجابياً على التضخم عند عكس أحد أو كل العوامل السابقة.

يناقش هذا الفصل آثار الدين العام الداخلي على الإنتاج ومستوى الأسعار من خلال منظومة قياسية مكونة من ثلاث معادلات أنية، لكل من التضخم والنمو في الناتج القومي الأجمالي الحقيقي، والنمو في عرض النقد. حيث يؤثر الدين العام

الداخلي على عرض النقد، ومن ثم على كل من الإنتاج، ومستوى الأسعار من خلال عرض النقد . كما يبين الفصل عملية تقدير معلمات النموذج والنتائج المستخرجة من التقدير .

4-1- عناصر (أو مكونات) النموذج القياسي:-

يستخدم في هذا البحث منظومة قياسية أنبية مكونة من ثلاث معادلات سنفصلها كما يلي:-

4.1.1- معادلة النمو في عرض النقد (DM_t):-

يؤثر على النمو في عرض النقد عدة متغيرات منها:-

أ- الدين العام الداخلي: تعرضنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة الى تأثير مصادر الدين العام الداخلي على عرض النقد والمتغيرات الأخرى في الاقتصاد بشكل مفصل، حيث وجد أن الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية يؤدي إلى زيادة عرض النقد. فالأقتراض من البنك المركزي سوف يؤدي الى زيادة النقد المتداول، والاحتياطيات من خلال استخدام حصيلة القرض. كما أن الاقتراض من البنوك التجارية يؤدي إلى استخدام الاحتياطيات الزائدة أو اللجوء الى طريقة سعر الخصم من قبل هذه البنوك، وفي كلا الحالتين فإن القاعدة النقدية (Monetary Base) سوف تتأثر من جانب الاستخدامات (التي تضم النقد المتداول واحتياطيات البنوك التجارية).⁽¹⁾ وبما أن عرض النقد يتأثر بالتغير في مكوناته، وبالتالي فإن أي تأثير على القاعدة النقدية سوف ينسحب على عرض النقد بشكل مضاعف من خلال المضاعف النقدي (Multiplier Money).⁽²⁾

مما سبق فإنه يمكن إدخال متغير الدين العام الداخلي من مصدري البنك المركزي والبنوك التجارية كأحد المتغيرات المؤثرة في عرض النقد، وتكون العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية.

ب- تهدف السياسة النقدية الى المحافظة على استقرار مستوى الأسعار. لذلك تفترض هذه الدراسة بأن السلطة النقدية تكوّن توقعاتها التضخمية (Inflationary Expectation) ، حيث تقوم بحساب معدل التضخم المتوقع (Expected Inflation Rate) من نموذج التوقع التكيفي (Adaptive Expectation model)

على الشكل التالي:-

$$EP_t = BP_t + (1-B) EP_{t-1}$$

حيث يرمز (P_t) الى المستوى العام للأسعار للسنة الحالية، وترمز (EP_t) و (EP_{t-1}) الى معدل التضخم المتوقع للسنة الحالية والسنة السابقة على التوالي و (B) الى معامل التوقع لمعدل التضخم⁽³⁾. وتستخدم السلطات النقدية هذه التوقعات التضخمية للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسة النقدية. والسياسة المثالية هنا هي تقليل نمو عرض النقد في فترة التوقع بارتفاع التضخم، ولكن قد تعتمد السلطات النقدية الى التكيف (أو الملائمة) (Accommodation) مع مستوى التضخم المتوقع من خلال زيادة النمو في عرض النقد، وذلك لتجنب الوصول الى حدوث بطالة عالية أو للوصول الى هدف اقتصادي له أولوية أكثر.

ج- يستخدم متغير متخلف (Lagged Variable) للنمو في النقد لأختبار وجود سياسة نقدية مستمرة أم لا، حيث أن وجود علاقة طردية يعني أن السلطة النقدية تعمل على زيادة عرض النقد سنوياً.

د- تؤثر المشاكل والتقلبات السياسية والاقتصادية على السياسة الاقتصادية للدولة، لذا نستخدم متغير وهمي (Dummy Variable) للدلالة على ذلك .

في ضوء ما تقدم يمكن كتابة معادلة النمو في عرض النقد، على النحو التالي:-

$$DM_t = a_0 + a_1 DM_{t-1} + a_2 EP_t + a_3 Debt_t + a_4 DU_t \dots\dots(4-1)$$

حيث يعبر (DM_t) عن النمو في عرض النقد للسنة الحالية، ويحسب بأخذ اللوغرتم لنسبة عرض النقد للسنة الحالية الى عرض النقد للسنة السابقة. و (DM_{t-1}) الى متغير متخلف للنمو في عرض النقد. و (EP_t) الى معدل التضخم

المتوقع للسنة الحالية، و($Debt_t$) الى النمو في الدين العام الداخلي الحقيقي غير المسدد ويحسب بأخذ اللوغاريتم لنسبة الدين العام الداخلي الحقيقي غير المسدد التراكمي للسنة الحالية الى نفس الدين للسنة السابقة. و (DU_t) الى المتغير الوهمي والذي يأخذ قيمة صفر في السنوات العادية وواحد في السنوات غير الطبيعية. حيث يأخذ قيمة واحد في السنوات 1970-1973, 1982, 1983 وللفترة 1988-1991 .

4-1-2- معادلة النمو في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي (GY_t):

تشتق معادلة النمو في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي من الشكل المختصر لنموذج (IS-LM) الكينزي، حيث نجد ان الناتج القومي الحقيقي (Y_t) يعتمد على كل من الانفاق العام الحقيقي (G_t)، وعرض النقد ⁽⁴⁾ . حيث يتناسب الدخل القومي الحقيقي بشكل طردي مع كل من عرض النقد والانفاق العام الحقيقي كما في المعادلة التالية:-

$$\text{Log } Y_t = b_0 + b_1 \text{Log } M_t + b_2 \text{Log } G_t + e_t \dots\dots\dots (4-2)$$

$$b_1, b_2 > 0$$

وبأخذ الفرق الاول (first difference) للمعادلة (4-2) نحصل على

$$GY_t = b_0 + b_1 DM_t + b_2 GFEDN_t + U_{2t} \dots\dots(4-2-1)$$

حيث تعبر GY_t عن النمو في الناتج الاجمالي وتحسب كما يلي:

$$GY_t = \text{Log } (Y_t/Y_{t-1}) \text{ و } DM_t \text{ عن النمو في عرض النقد، و } GFEDN_t \text{ عن النمو في}$$

$$\text{الانفاق العام الحقيقي ويساوي } \text{Log } (G_t/G_{t-1}) .$$

وهذه المعادلة هي المعادلة الثانية في النموذج والتي تبين العلاقة بين النمو في

الناتج القومي الاجمالي والنمو في عرض النقد وفي الاسعار (التضخم).

4-1-3- معادلة التضخم (GP_t):

تشتق معادلة مستوى الاسعار من دالة الطلب على النقود الحقيقية ⁽⁵⁾ والتي

تعتمد على المتغيرات التالية:-

(1) الدخل القومي الأجمالي الحقيقي (Y_t).

(2) المعدل المتوقع للتضخم (EP_t) والذي يستخدم بدل من سعر الفائدة، أو التكلفة

البديلة لحمل (أو حفظ) الأصول المالية (Financial Assets) على شكل نقود، وذلك لإن

الأصول لا تستخدم كبديل للنقود في الدول النامية.

وتأخذ الدالة الشكل المجرى التالي:-

$$(M/P)_t = F(Y_t, EP_t) \dots\dots\dots (4-3)$$

وبأخذ الشكل اللوغريتمي للمعادلة (4-3)، وأجراء بعض العمليات الرياضية

نحصل على معادلة السعر التالية:-

$$\text{Log } P_t = C_0 + C_1 EP_t + C_2 \text{Log } M_t + C_3 \text{Log } Y_t \dots\dots\dots (4-3-1)$$

$$C_3 \cdot C_0 < 0, C_1, C_2 > 0$$

وبأخذ الفرق الأول للمعادلة (4-3-1) نحصل على :-

$$GP_t = C_0 + C_1 EP_t + C_2 DM_t + C_3 GY_t \dots\dots\dots (4-3-1-1)$$

ويمكن إضافة متغير يشير إلى التضخم المستورد (Cost-Push Inflation) إلى

معادلة (4-3-1-1). وبذلك تصبح المعادلة كما يلي :

$$GP_t = C_0 + C_1 EP_t + C_2 DM_t + C_3 GY_t + C_4 UPI_t \dots\dots\dots (4-3-2)$$

حيث ترمز (GP_t) إلى التضخم للسنة الحالية، و (EP_t) لمعدل التضخم المتوقع

للسنة الحالية و (DM_t) للنمو في عرض النقد في السنة الحالية و (GY_t) للنمو في

الناتج القومي الأجمالي الحقيقي للسنة الحالية ، و (UPI_t) للنمو في سعر وحدة

المستوردات .

وتمثل المعادلة (4-3-2) المعادلة الثالثة في المنظومة القياسية المستخدمة في

الدراسة ، والتي تبين العلاقة بين التضخم وكل من النمو في عرض النقد والناتج

القومي الحقيقي، واللذين يمثلان القناة التي يؤثر من خلالها الدين العام الداخلي على

التضخم ، ويمكن كتابة المنظومة القياسية الآتية على الشكل التالي :

(1) معادلة النمو في عرض النقد :-

$$DM_t = a_0 + a_1 DM_{t-1} + a_2 EP_t + a_3 Debt_t + a_4 DU_t + U_{1t} \dots \dots \dots (4-1)$$

(2) معادلة النمو في الناتج القومي الأجمالي الحقيقي :-

$$GY_t = b_0 + b_1 DM_t + b_2 GP_t + b_3 GFEDN_t + U_{2t} \dots \dots \dots (4-2-1)$$

(3) معادلة التضخم :-

$$GP_t = c_0 + c_1 EP_t + c_2 DM_t + c_3 GY_t + c_4 UPI_t + U_{3t} \dots \dots \dots (4-3-2)$$

وكما يلاحظ فإن المنظومة اشتملت على خمسة متغيرات مستقلة هي النمو في عرض النقد للسنة السابقة، ومعدل التضخم المتوقع والنمو في الأنفاق العام الحقيقي والنمو في الدين العام الداخلي الحقيقي المتراكم والمتغير الوهمي ، والنمو في سعر وحدة المستوردات. واشتمل كذلك على ثلاثة متغيرات معتمدة هي النمو في عرض النقد والنمو في الناتج القومي الأجمالي الحقيقي والتضخم. وقد وجدت جميع المعادلات في المنظومة بانها اكثر من معيظه (Over - Identified).

2-4- نتائج التقدير:

أستخدمت طريقة المربعات الصغرى من مرحلتين (2SLS) لتقدير معالم المنظومة القياسية الآنية، وقد استخدمت المتغيرات الادائية (Instrumental Variables) التالية في التقدير:-

(1) النمو في عرض النقد للسنة السابقة. (DM_{t-1})

(2) معدل التضخم المتوقع (EP_t).

(3) النمو في الأنفاق العام الحقيقي للسنة الحالية ($GFEDN_t$).

(4) النمو في الدين العام الداخلي الحقيقي المتراكم ($Debt_t$).

(5) متغير وهمي (Du_t).

(6) النمو في سعر وحدة المستوردات (UPI_t).

(7) النمو في عرض النقد الحقيقي للسنة السابقة (GM_{t-1}).

وقد حصلنا على التقديرات التالية لمعاملات المنظومة الآنية :-

$$DM_t = -0,60 + 0,48 DM_{t-1} + 0,004EP_t + 0,14 Debt_t - 0,01Du_t - \quad (1-1)$$

$$(2,37)** (2,80)* \quad (2,63)* \quad (1,83)** \quad (0,50)$$

$$h^{(6)} = 0,74$$

$$GY_t = -0,08 + 0,66 DM_t + 0,35 GFEDN_t \dots \dots \quad (2-1)$$

$$(1,84)** (2,51)* \quad (1,94)*$$

$$DW = 1,96$$

$$GP_t = -0,22 + 0,36 DM_t + 0,001 EP_t - 0,28 GY_t + 0,20 UPI_t \dots \dots \quad (3-1)$$

$$(1,30)**** (2,23)** \quad (1,37)*** \quad (2,42)** (3,68)*$$

$$DW = 2,10$$

* ذات معنوية إحصائية على مستوى 1٪

** ذات معنوية إحصائية على مستوى 5٪

*** ذات معنوية إحصائية على مستوى 10٪

**** ذات معنوية إحصائية على مستوى 15٪

وفيما يلي قراءة لهذه النتائج . وسيتم مناقشة تقدير كل معادلة على حده، ثم مناقشة آثار الدين العام على كل من التضخم والنتائج القومي الإجمالي الحقيقي من خلال استخدام الشكل المختصر.

أ- معادلة النمو في عرض النقد :-

تبين من التقدير أن :-

(1) تتسم السياسة النقدية في الأردن بالاستمرارية، حيث وجد أن معلمة متغير النمو

في عرض النقد للسنة السابقة (DM_{t-1}) موجبة، فنمو عرض النقد للسنة السابقة

بعشرة بالمئة يؤدي الى نمو عرض النقد للسنة الحالية بـ (4.8%).

(2) تعمل السلطة النقدية على تكييف سياستها النقدية مع توقعاتها التضخمية⁽⁷⁾، اذ

أظهر التقدير وجود علاقة موجبة بين النمو في عرض النقد للسنة الحالية، ومعدل التضخم المتوقع، وهذه العلاقة ضعيفة، حيث ان توقع معدل تضخم بمستوى (10%) يؤدي الى زيادة التضخم بـ (0,04%).

(3) هناك علاقة قوية وموجبة بين النمو في الدين العام الحقيقي والنمو في عرض النقد⁽⁸⁾، حيث أظهر التقدير أن نمو الدين الداخلي بعشرة بالمئة، يؤدي إلى نمو عرض النقد بـ (1.4%) وهذا الامر يتطابق مع النتيجة التي تعرض لها الفصل الثالث من هذه الدراسة، والتي تفيد بأن الأردن لجأ إلى الأصدار النقدي والتمويل بالتضخم في تغطية دوافع وأهداف الدين العام الداخلي.

(4) لجأت السلطة النقدية الى تقليل النمو في عرض النقد في مواجهة الفترات والتقلبات العصبية اقتصادياً وسياسياً، وهذا ما تدل عليه قيمة معلمة المتغير الوهمي (DU).

ب- معادلة النمو في الناتج القومي الأجمالي الحقيقي:-

تبين من التقدير أن :-

(1) ينمو الناتج القومي الأجمالي الحقيقي بشكل سلبي، وبافتراض ثبات متغيري النمو في عرض النقد، والنمو في الأنفاق العام الحقيقي، حيث يتناقص نموه بثمانية بالمئة لفترة الدراسة.

(2) تؤثر السياسة النقدية بشكل إيجابي على الناتج القومي الحقيقي، حيث وجد أن النمو في عرض النقد بعشرة بالمئة، يؤدي الى نمو الناتج القومي الحقيقي بـ (6,6%).

(3) تؤثر لسياسة المالية بشكل إيجابي على الناتج القومي الحقيقي، حيث وجد أن نمو الأنفاق الحقيقي العام بعشرة بالمئة يؤدي الى نمو الناتج القومي الحقيقي بـ (3,5%). وبالتالي فإن السياسة النقدية تؤثر بشكل أكبر من السياسة المالية، على الناتج القومي الأجمالي.

ج-معادلة التضخم :-

تبين من التقدير أن :-

(1) يؤثر النمو في عرض النقد بشكل طردي على التضخم. وهذا ما هو متوقع من النظرية الاقتصادية، حيث أن نمو عرض النقد بعشرة بالمئة يؤدي الى زيادة التضخم بـ (3,6%).

(2) تؤثر التوقعات التضخمية ، كما تؤكد النظرية الاقتصادية ، بشكل طردي على التضخم حيث أن ارتفاع معدل التضخم المتوقع بعشرة بالمائة ، يؤدي الى ارتفاع التضخم بـ (0,2%) وهذا تأثير ضعيف جداً.

(3) يؤثر النمو في الناتج القومي الأجمالي الحقيقي بشكل عكسي على التضخم ، وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية. حيث أن نمو الناتج القومي الأجمالي الحقيقي بعشرة بالمئة يؤدي الى إنخفاض التضخم بـ (2,8%) . وبالنظر الى تأثير كل من النمو في عرض النقد والنمو في الناتج القومي الأجمالي على التضخم، فأننا نجد أن تأثير النمو في عرض النقد أكبر من تأثير النمو في الناتج القومي الأجمالي، وبافتراض ثبات المتغيرات الأخرى، على التضخم.

(4) التضخم يتجه للانخفاض، وبافتراض ثبات المتغيرات الأخرى، وهذا ما تدلنا عليه معلمة الحد الثابت .

(5) يؤدي نمو سعر وحدة المستودات بعشرة بالمائة ، الى زيادة التضخم بـ (2,0%) وهذا ما هو متوقع من النظرية الاقتصادية .

د- الشكل المختصر للنموذج :-

نستطيع التعرف على الآثار غير المباشرة للدين العام الداخلي على كل من النمو في الناتج القومي الأجمالي الحقيقي والتضخم. من خلال الشكل المختصر للنموذج (انظر ملحق رقم (1-4))، فكما أسلفنا فإن الدين العام الداخلي يؤثر على كل منها من خلال عرض النقد. ونستطيع ان نتعرف على تأثيره على النمو في الناتج القومي الأجمالي من خلال الصيغة التالية المشتقة من الشكل المختصر للنموذج:-

$$\frac{dGY_t}{dDebt_t} = \frac{dGY_t}{dDM_t} \cdot \frac{dDM_t}{dDebt_t}$$

$$= b_1 a_3, \quad b_1, a_3 > 0$$

$$= (0,66) \cdot (0,14) = 0,092$$

ف نجد أن العلاقة بين النمو في الدين العام الداخلي الحقيقي والنمو في الناتج القومي الأجمالي الحقيقي علاقة طردية، حيث ينمو الناتج القومي الحقيقي بـ(9,24%) ، عند نمو الدين العام الداخلي الحقيقي بنسبة (100%).

إن تأثير الدين العام الداخلي الحقيقي على التضخم يمر عبر قناتين هما :-

(1) النمو في عرض النقد، والذي يؤثر طردياً على التضخم.

(2) النمو في الناتج القومي الأجمالي الحقيقي، والذي يؤثر بشكل عكسي على

التضخم. ومن خلال الصيغة التالية المشتقة من الشكل المخصر للنموذج، فإننا

نستطيع التعرف على أثر النمو في الدين على التضخم:-

$$\frac{dGp_t}{dDebt_t} = \frac{dGp_t}{dDM_t} \cdot \frac{dDM_t}{dDebt_t} + \frac{dGp_t}{dGY_t} \cdot \frac{dGY_t}{dDebt_t}$$

$$= (C_1 a_3 + C_3 b_1 a_3, \quad C_1 a_3, b_1 > 0, C_3 < 0)$$

$$= (0,36)(0,14) + (-0,28) (0,66) (0,14) = 0,024$$

وهذا يدلنا على علاقة طردية بين النمو في الدين العام الداخلي والتضخم،

حيث ان نمو الدين بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة التضخم (2,4%).

مما سبق فإن الدين يؤدي الى زيادة النمو في الناتج القومي الحقيقي، وهذا

يعني تأثيره الأيجابي على التنمية الاقتصادية، ولكن بسبب طبيعة أشكال الدين

المستخدمة في الأردن، فإنها تؤدي الى ضغوط تضخمية . ولكنها، أي الضغوط

التضخمية، ليست بمستوى عالٍ وخطير.

هوامش الفصل الرابع

(1) انظر الى:-

(أ) اديب حداد، "محددات عرض النقد في الاردن" البنك المركزي الأردني، دون تاريخ نشر، ص2.

(ب) نبيه يوسف موسى، "مقاييس السيولة في الأردن" البنك المركزي الأردني، أيلول 1981، ص 9-10.

(ج) ، W.L Coats, Jr. and DR. Khatkhate, "Money Supply Implications of Commercial Banks' Financing of Government Debt in Developing Countries," in: W.Coats,Jr. and Khatkhate, ed's, Money and Monetary Policy in Less Developed Countries,(Great Britian:Perganon Press, 1938),pp371-2.

(2) B.B.Aghevli and M.Khan, " Government Deficits and Inflationary Process in Developing Countries" in: W.Coats,Jr. and D.Khatkhate, ed's,op.Cit, pp355

(3) من خلال استخدام نماذج التوقع المكيف، وصلنا الى المعادلة التالية:-

$$\text{Log } P_t = \text{Log } M_t - a_0 B - a_1 \text{Log } Y_t + a_1(1-B) \text{Log } Y_{t-1} + (B-1) \text{Log } (M/P)_{t-1}$$

حيث تعبر (B) عن معامل التوقع لمعدل التضخم، و (M_t) الى عرض النقد، و

(Y_t) الى الناتج القومي الاجمالي، و $(M/P)_{t-1}$ الى عرض النقد الحقيقي للسنة

السابقة، وقد تم تقدير هذه المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية

(OLS) حيث حصلنا على التقدير التالي :-

$$\text{Log } P_t = -2,19 + 0,86 \text{Log } M_t - 0,40 \text{Log } Y_t + 0,06 \text{Log } Y_{t-1} - 0,49 \text{Log } (M/P)_{t-1}$$

ومن معلمة المتغير $(M/P)_{t-1}$ نحصل على قيمة معامل التوقع (B) والذي يساوي (0,51).

(4) B.Bhaskara Rao, "Some Further Evidence on the Policy Ineffectiveness Proposition" The Economic Journal, Vol. 102 (sept 1992), pp 1244-46.

(5) B.B. Aghevli, and M.Khan,op.Cit, pp 351-2

(6) بسبب وجود متغير متخلف (Lagged) في معادلة النمو في عرض النقد ، فإنه يلجأ الى اختبار القيمة الهائية (h-value) للتعرف على وجود او عدم مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) ، حيث تحسب القيمة الهائية بالطريقة التالية:-

$$h = (1 - \frac{DW}{2}) \sqrt{\frac{n}{1 - n(\text{var}(B_i))}}$$

حيث تعبر (n) عن عدد المشاهدات و (DW) عن قيمة داربين - واتسون المحسوبة في التقدير ، var (Bi) عن تباين معلمة المتغير المتخلف، ومن هذه الصيغة فقد تم حساب القيمة الهائية. ووجد انه ليس هناك مشكلة الارتباط الذاتي في المعادلة، لوقوع هذه القيمة في المدى (± 1.96) وعلى مستوى أهمية يبلغ (95%). كما وجد أن المعادلتين الأخريتين لا تعانيان من مشكلة الارتباط الذاتي. لمزيد من المعلومات انظر:-

D.Gujarati, Basic Econometrics (singapore : McGraw-Hill Book company,1988), pp 525-7.

(7) Mickey Levy, "Factors Affecting Monetary Policy in an Era of Inflation," Jorunal of Monetary Economics, vol.12 (Nov. 1981), pp 365-7.

(8) Ibid.pp 351 and pp 363

ملحق رقم (1-4)

الشكل المختصر للمنظومة القياسية

تتكون المنظومة القياسية المستخدمة من المعادلات التالية:-

$$DM_t = a_0 + a_1 DM_{t-1} + a_2 EP_t + a_3 Debt_t + a_4 Du_t + \mu_{t1} \quad (1)$$

$$GY_t = b_0 + b_1 DM_t + b_2 GFEDN_t + \mu_{t2} \quad (2)$$

$$GP_t = c_0 + c_1 DM_t + c_2 EP_t + c_3 GY_t + c_4 UPI_t + \mu_{t3} \quad (3)$$

وبتعويض المعادلة (1) في (2) نحصل على .

$$GY_t = (b_0 + b_1 a_0) + b_1 a_1 DM_{t-1} + b_1 a_2 EP_t + b_1 a_3 Debt_t + b_1 a_4 Du_t + b_2 GFEDN_t \quad (4)$$

وبتعويض المعادلتين (1) و (4) في المعادلة (3) نحصل على

$$\begin{aligned} GP_t &= c_0 + c_1 a_0 + c_1 a_1 DM_{t-1} + c_1 a_2 EP_t + c_1 a_3 Debt_t + c_1 a_4 Du_t + c_2 EP_t + \\ & c_3 b_0 + c_3 b_1 a_0 + c_3 b_1 a_1 DM_{t-1} + c_3 b_1 a_2 EP_t + c_3 b_1 a_3 Debt_t + c_3 b_1 a_4 Du_t \\ & + c_3 b_2 GFEDN_t + c_4 UPI_t \\ &= (c_0 + c_1 a_0 + c_3 b_0 + c_3 b_1 a_0) + (c_1 a_1 + c_3 b_1 a_1) DM_{t-1} + (c_1 a_2 + c_2 + c_3 b_1 a_2) \\ & EP_t + (c_1 a_3 + c_3 b_1 a_3) Debt_t + (c_1 a_4 + c_3 b_1 a_4) DU_t + c_3 b_2 GFEDN_t + \\ & c_4 UPI_t \dots\dots\dots \quad (5) \end{aligned}$$

ونستخرج العلاقات التالية من المعادلتين (4) و (5) ، وذلك كما يلي:-

$$\frac{dGY_t}{dDebt_t} = \frac{dGY_t}{dDM_t} \cdot \frac{dDM_t}{dDebt_t} = b_1 a_3 > 0, b_1 a_3 > 0$$

$$\frac{dGP_t}{dDebt_t} = \frac{dGP_t}{dDM_t} \cdot \frac{dDM_t}{dDebt_t} + \frac{dGP_t}{dGY_t} \cdot \frac{dGY_t}{dDebt_t}$$

$$= c_1 a_3 + c_3 b_1 a_3 \quad , a_3, c_1, b_1 > 0, c_3 < 0$$

نلاحظ مما سبق أن تأثير النمو في الدين العام الداخلي المتراكم الحقيقي على التضخم لا يمكن تحديده، وذلك لوجود حدين أحدهما موجب والآخر سالب وبالتالي فإن محصلة هذين الحدين تبين تأثير الدين على التضخم.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج:

يمكن تلخيص النتائج التي وصل اليها البحث في النقاط التاليه:-

1- استخدم قانون الدين العام وتعديلاته بشكل يتناسب مع اهداف السلطه التنفيذية ، حيث كانت جل تعديلاته تتركز على حدود هذا الدين. وعلى الرغم من التزام الحكومه بحدود الدين، الا انها كانت تلجأ إلى تعديل هذه الحدود، عندما تتجاوزها من خلال اجراء تعديل في القانون.

2- تطورت حركة الدين العام خلال فترة الدراسة (1969-1991).حيث بلغت قيمة الدين المصدر للفترة حوالي (12.32) بليون دينار اردني بالاسعار الجارية، وكان حجم الدين غير المسدد التراكمي في سنة 1991 حوالي (1.06) بليون دينار، وبلغت قيمة الدين المطفأ حوالي (11,29) بليون دينار اردني بالاسعار الجارية.وقد شكل الدين المصدر نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي تراوحت بين (5,16%) و (9,64%) لفترة الدراسة ، كما تراوحت نسبة الدين المسدد السنوي إلى الناتج المحلي الاجمالي بين (8,12%) و (9,60%) . في حين ان نسبة الدين غير المسدد السنوي إلى الناتج المحلي الاجمالي كانت قليلة وتراوحت بين (09%) و (13.3%) .

3- أصدر الاردن الدين العام الداخلي في اربعة أشكال هي:

أ- أذونات الخزينه: وهي من ادوات الاقتراض قصيرة الامد (ثلاثة اشهر) حيث شغلت الحصة الأكبر من الدين المصدر والدين المسدد . وكان المعدل السنوي لاصدار اذونات الخزينة واطفائها لفترة الدراسة قد بلغ (327.45) مليون دينار و (316.93) مليون دينار على التوالي . وقد لجأت السلطات المعنية إلى التجديد في حالة الأذونات حيث يسدد الاصدار السابق منها من الاصدار الحالي .

ب- السلف: وهي من ادوات الاقتراض قصيرة ومتوسطة الامد ، وتأخذ ثلاثة اشكال هي ؛ السلفة العادية، والاستثنائية، وسلفة الارباح، وقد حصلت السلف على المركز الثاني من حيث الحجم من الدين المصدر والدين المسدد لفترة الدراسة ، وقد بلغ المعدل السنوي للسلف المصدرة والمسددة حوالي (184.63) و (159.64) مليون دينار اردني على التوالي . وقد كان حجم السلف غير المسدد التراكمي في سنة 1991 يحتل المركز الاول وبنسبه (56,0%) من الرصيد غير المسدد التراكمي من الدين.

ج- السندات الحكومية والتي تضم سندات التعمير لحاملها وسندات التنمية وسندات المؤسسات العامة . والتي تضم الشكلين الثالث والرابع من اشكال الدين العام الداخلي : وهذا الشكل يمثل ادوات اقتراض متوسطة وطويلة الامد.وقد شكلت هذه السندات الجزء غير المهم من الدين العام الداخلي من الدين المصدر والدين المسدد ، ولكنها شكلت نسبة جيدة من الدين غير المسدد التراكمي بسبب طبيعتها حيث ان اقصى فترة سداد لها تبلغ (15) سنة حسب القانون.

وعند النظر إلى توزيع ملكية الدين غير المسدد التراكمي ، فان البنك المركزي الاردني والبنوك التجارية تحوز على (54,0%) و (35,0) من هذه الملكية على التوالي مما يعزز الاعتقاد بأن الحكومة تلجأ إلى التمويل بالاصدار النقدي الجديد.

4- لقد تجاوز عبء خدمة وسداد الدين العام الداخلي قيمة الايرادات المحلية والمساعدات لمعظم سنوات الدراسة (انظر جدول (3-12)) . وبمعدل سنوي (500.95) مليون دينار ، ولكن عند اعادة حساب هذا العبء بشكل يتناسب مع جملة الحقائق المرتبطة به، والتي تتضمن ما يلي:

أ- يتم استهلاك أذونات الخزينة بالتجديد ، لذا ينظر إلى الرصيد القائم غير

ب- السندات الحكومية التي يجب تسديدها هي السندات المطفأة في العام الحالي.

ج- ان السلف التي يجب تسديدها هي الرصيد القائم منها وعند حساب العيب الحقيقي لخدمة وسداد الدين. نجد ان نسبته إلى الإيرادات المحلية والمساعدات تتراوح بين (0.4%) و (103.5%) .

5- لا يتحمل المواطن الاردني عبئاً كبيراً من خدمة وسداد الدين العام الداخلي، عند النظر الى الآثار المباشرة لهذا العيب ، وذلك لعدة اسباب وهي: ان نصيب الفرد من الرصيد غير المسدد التراكمي من الدين قليل جداً . وان أذونات الخزينة وسلف الارباح تسدد من الاصدارات الاحقة منها والارباح على التوالي ، وان الضرائب تستخدم في تمويل النفقات الجارية ، واخيراً فان المصدر الرئيسي لسداد الدين العام تتمثل في مصادر التمويل والمساعدات الخارجية ، ولكن الرصيد المتراكم من الدين يشير إلى وجود خطورة كبيرة في المستقبل.

6- لقد وجد ان الاردن يستخدم الدين العام الداخلي لتحقيق عدة اهداف تتمثل في تغطية عجز الموازنة، واطفاء ديون عامة داخلية سابقة وتوجيه المدخرات نحو مشاريع تنموية . وقد وجد ان الهدف الثاني يشكل أهمية عالية بالمقارنة مع الهدفين الاول والثالث . ويعود ذلك إلى ان الدين العام الداخلي لا ينبثق عن سياسة اقتصادية ثابتة، بل كانت ادارة هذا الدين تهدف للتأثير على أحداث أنية، كتذبذب تغطية العجز في الموازنه بواسطة الدين العام الداخلي ، وبسبب تذبذب المصادر الممولة لعجز الموازنة.

7- استخدمت منظومة قياسية أنية لقياس العلاقة بين النمو في الدين العام الداخلي المتراكم الحقيقي ، والنمو في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي والتضخم ، من خلال النمو في عرض النقد . وقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى من مرحلتين (2SLS) لتقدير معلمات المنظومة وحصلنا على النتائج التاليه:

- أ- يؤثر النمو في الدين العام الداخلي المتراكم الحقيقي على النمو في عرض النقد بشكل طردي وقوي .
- ب- يؤثر النمو في الدين العام الداخلي المتراكم الحقيقي على كل من النمو في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي والتضخم بشكل طردي .
- ج- تتسم السياسة النقدية في الاردن بالاستمرارية ، كما تتكيف هذه السياسة مع التوقعات التضخمية للسلطات النقدية ، وقد وجد ان هناك تأثيراً قوياً للسياسة النقدية على الناتج القومي الاجمالي والتضخم .
- د- يؤثر النمو في الانفاق العام الحقيقي على النمو في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بشكل ايجابي .
- 8- استخدم الدين العام الداخلي في الاردن بشكل جيد وقاعل حيث كانت عملية استخدامه تتسم بالعقلانية في ضوء النتائج السابقة ، اذ ادى إلى زيادة الناتج القومي الاجمالي الحقيقي والتضخم، ولكن مستوى التضخم بقي مقبول .

ثانياً: التوصيات

- بناءً على ما تقدم من نتائج فاننا نورد التوصيات التالية :-
- 1- العمل على إعادة النظر في سياسة وادارة الدين العام الداخلي في الاردن، وذلك من خلال تحديد واضح لسياسة واهداف هذا الدين بشكل يتناسب مع ظروف البلد الاقتصادية والسياسة . ووضع هذه الاهداف ضمن اولويات، وجعل الازدهار الاقتصادي والتنمية على رأس هذه الاولويات. وكذلك العمل على تحقيق الانسجام بين السياسة النقدية وسياسة الدين العام لتلافي حدوث ازدواجية بينهما . والعمل على تفعيل اكبر لدور البنك المركزي الاردني في ادارة هذا الدين.
- 2- ضرورة تفعيل دور اذونات الخزينة كادوات اقتراض قصيرة الامد من خلال طرح

اذونات بقيم متاحة للأفراد العاديين (أقل من خمسة الاف دينار) ومعالجة مشكلة تراكم الرصيد غير المسدد منها باستهلاكها بطريقة أخرى غير التبديل، اذ بالامكان استخدام طريقة التبديل والاستهلاك للاذونات معاً بحيث ان الرصيد المتراكم منها يختفي خلال فترة طويلة. وبذلك فان التوضيحية تكون صغيرة كل عام، وحتى لا تظهر مشكلة التراكم في أي وقت في المستقبل. وكذلك تقليل الالتجاء إلى السلف التي تراكمت بشكل كبير وخطير ومحاولة استهلاك اكبر جزء منها ، وربط اللجوء اليها بقيود اكبر مثل فرض فائدة عليها او اصدار سندات قابلة للتداول منها ، والعمل على زيادة دور السندات الحكومية في سياسة الدين العام الداخلي.

3- استخدم الدين العام الداخلي بطريقة عقلانية حتى الآن ، حسب ما تشير اليه النتائج السابقة ، ولكن هذا الامر يحتاج إلى مزيد من العقلانية من خلال ترشيد استخدام هذا الدين، وذلك بعدم الافراط في استخدام اشكال الدين التي تؤدي إلى احداث ضغوط تضخمية، واستخدام الاشكال التي تؤدي إلى زياده معدلات النمو في الناتج القومي الأجمالي كالسندات.

4- العمل على زيادة الإيرادات المحلية، وخصوصاً الإيرادات الضريبية المباشرة او غيرالمباشرة، واللجوء إلى استخدام الدين العام الداخلي بشكل رشيد، وعندما تستدعي الحالة ذلك ، اذ يجب النظر الى استخدام اشكال الدين بشكل يدعم التنمية الاقتصادية . كما يجب العمل على تقليل الاعتماد على مصادر الإيرادات الأخرى كالقروض الخارجية والمساعدات ، بسبب طبيعة هذه الإيرادات واثارها غير المستحبه.

5- العمل على تحقيق فعالية أكبر للبحث العلمي من خلال تقديم كافة التسهيلات الممكنة للباحثين ونشر المعلومات بشكل اكثر سلاسة ويسر، والتخلص من تضارب البيانات المنشورة من نفس المصدر والمصادر الأخرى داخل البلد، وخارجها.

ملحق احصائي

جدول رقم (م-1)

الناتج القومي الاجمالي وبعض المتغيرات الكلية * مليون دينار

السنة	الناتج القومي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	النفقات العامة	عرض النقد M2	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (1985-100)	سعر الوحدة من المستوردات (1985-100)
1969	197.4	183.4	88.4	118.8	25.2	25,4
1970	187.0	174.4	80.70	129.1	26.9	27,6
1971	199.4	186.2	83.1	135.1	28.2	32,2
1972	221.0	207.2	101.4	146.4	29.8	35,1
1973	2410.5	218.3	119.5	176.0	33.2	36,7
1974	279.2	247.3	146.6	219.7	39.6	46,7
1975	376.0	312.1	204.8	288.3	44.4	64,0
1976	562.4	551.3	262.4	378.3	49.5	62,4
1977	660.1	667.8	337.8	467.6	56.7	63,3
1978	781.0	774.2	361.6	606.6	60.7	61,8
1979	921.3	946.6	515.6	773.1	69.2	66,2
1980	1190.1	1151.2	563.1	984.7	76.9	82,2
1981	1482.7	1426.6	647.1	1179.8	82.8	100,0
1982	1673.4	1638.1	693.5	1403.3	89.0	100,6
1983	1770.3	1765.8	705.2	1615.1	93.5	92,8
1984	1853.6	1891.4	720.8	1757.6	97.1	102,7
1985	1935.8	1940.6	805.6	1874.8	100.0	100,0
1986	2062.9	2080.3	981.3	2072.4	100.0	75,3
1987	2086.1	2136.2	965.8	2372.1	99.8	78,2
1988	2146.4	2235.0	1054.0	2626.4	106.4	82,7
1989	2280.2	2403.2	1102.3	2971.1	133.8	120,0
1990	2347.4	2618.4	1120.0	3122.6	155.4	161,5
1991	2586.3	2805.5	1251.1	3717.4	168.1	161,9

المصدر: البنك المركزي الأردني - بيانات احصائية سنوية 1989-64 ، عدد خاص ، جداول

(47)،(36)،(3)،(49) - النشرة الاحصائية الشهرية، أيار 1992، جدول رقم (1)،(26).

* تم اضافة هذا الجدول لتضمين الرسالة بالمعلومات الاحصائية عن المتغيرات التي لم يتم ذكرها سابقاً.

المراجع

أ- المراجع العربية

- (1) أديب حداد، "محددات عرض النقد في الأردن"، الأردن: البنك المركزي الأردني، دون تاريخ نشر.
- (2) السيد عبد المولى، المالية العامة، القاهرة: دار الفكر العربي، دون تاريخ نشر.
- (3) البنك المركزي الأردني، الأردن طاقات وإمكانات، عمان، 1984.
- (4) البنك المركزي الأردني، البنك المركزي الأردني خلال خمسة وعشرون عاماً عدد خاص، عمان، تشرين أول 1989.
- (5) البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (1983-64)، عدد خاص، وبيانات إحصائية سنوية (1989-64)، عدد خاص، عمان.
- (6) البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة، عمان.
- (7) جميلة العمري، الدين العام المحلي ودوره في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية قسم الاقتصاد، 1990.
- (8) حامد دراز، المالية العامة. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، دون تاريخ نشر.
- (9) خليل حماد، "الهيكل الضريبي في الأردن 1967-1986: العبء الضريبي، الضغط الضريبي والطاقة الضريبية"، أبحاث اليرموك مجلد 5، عدد 2 (1989).
- (10) عادل حشيش، أصول الفن المالي في الاقتصاد العام. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1974.
- (11) عادل حشيش، اقتصاديات المالية العامة. الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1983.
- (12) عادل حشيش، أصول المالية العامة، الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، دون تاريخ نشر.

- (13) عادل العلي وطلال كداوي، أقتصاديات المالية العامة، الكتاب الثاني، الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1989.
- (14) عبد الكريم بركات، دراسة في الاقتصاد المالي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1983.
- (15) عبد العال الصكبان، علم المالية العامة. بغداد: جامعة بغداد ، 1966
- (16) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، الإسكندرية: منشأة المعارف، دون تاريخ نشر.
- (17) عبد الهادي النجار، أقتصاديات النشاط الحكومي، الكويت : جامعة الكويت ، 1982.
- (18) علي لطفي، أقتصاديات المالية العامة. القاهرة: مكتبة عين شمس 1986-85.
- (19) غازي عناية ، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي ، بيروت: دار الجيل، 199.
- (20) فندي عبيدات، الدين العام الداخلي ودوره في تمويل التنمية في الأردن ، رسالة دبلوم دراسات عليا في التخطيط والتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1981/80.
- (21) فيصل مرار وعدنان الهندي، مبادئ الإدارة المالية العامة واقتصادياتها، دون مكان نشر، 1980.
- (22) قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971، الجريدة الرسمية، عدد 230.
- (23) قانون الدين العام رقم (1) لسنة 1971، الجريدة الرسمية، عدد 2301.
- (24) محمد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي، الإسكندرية : الدار الجامعية، دون تاريخ نشر.
- (25) نبيه يوسف موسى، مقاييس السيولة في الأردن، الاردن: البنك المركزي الأردني، أيلول 1981.
- (26) نظام الدين العام رقم (57) لسنة 1967 وتعديلاته، الجريدة الرسمية عدد 2043.
- (27) هشام العمري، أقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الأول، بغداد: جامعة بغداد، 1988.

- 1) Aghevli, B.B and M.Khan, "Government Deficits and Inflationary process in Developing countries," in : W.L.Coats,Jr. and D.R. Khatkhate, ed's, Money and monetary policy in less Developed countries, Great Britain: Perganon press, 1983.pp 347-370.
- 2) Allen, Stuart, and Michael Smith,"Government Borrowing and monetary Accomodation,"Journal Of Monetary Economics,Vol 12 no . 4 (NOV, 1983).pp.605-616 .
- 3) Barro, Robert, "Unanticipated Money Growth and Unemployment in the Unit4 States, "American Economic Review, Vol. 67, no,2 (Mar, 1977).pp101-115
- 4) Barro, Robert, "Unanticlpated Money, output, and the price levelin the United states,"Journal Of Political Economy, Vol 86, no 4 (August 1978), pp.549-580
- 5) Bhattacharya, B.B, "Public Expenditure, Inflation And Growth: A macro-Econometric Analysis For India"Delhi : Oxford University press,1984
- 6) Branson, William, Macroeconomic Theory and Policy, 2nd edition. united states: Harper and Row, Publishers, 1979.
- 7) Browning , Edgar and Jaqueline Browning, Public Finance and The price System, New York: Macmillan, 1979.
- 8) Buchanan, James and Richard wagner, Public Debt in a Democratic Society, Washington D.C: American Enterprise Institute, 1967.
- 9) Coats,Jr.,W.L. and D.R. Khatkhate, "Money supply implications Of Commercial Banks Financing of Governement Debt in Developing Countries,"in:W.L. Coats, Jr and . Khatkhate, ed's, Money Monetary POLicy in less Developed Countries, Great Britain: Perganon Press, 1983.pp371-387.

- 10) Gujarati,D, Basic Econometrics, singapore: McGraw-Hill Book Company, 1988.
- 11) Hambarger , Micheal and Burton Zwick, "Deficits, Money and Inflation" Journal Of Monetary Economics, 7 (Jan .1981) pp 141-150.
- 12) Joines, Douglas , "Deficits and Money Growth in the United states 1872-1983," Journal Of Monetary Economics 16(Nov.1985)pp329 - 352.
- 13) Koutsoyiannis, A., Theory Of Econometrics, 2nd edition , Hong Kong : Macmillan , 1977.
- 14) Levy, Mickey, "Factors Affecting Monetary Policy in an Era of Inflation, "Journal of Monetary Economics, Vol 12 (Nov . 1981),PP351-373
- 15) Niskanen, William, "Deficits, Government spending, and Inflation, what is the evidence, "Journal of Monetary Economics, Vol 4(1978) .PP 591 - 602
- 16) Rao, B, Bhaskara, "some futher evidence on the policy ineffectiveness proposition , " The Economic Journal vol 102 (spet. 1992) . PP 1244 - 1250.
- 17) Shapiro , Edward, Macroeconomic Analysis, 4th edition, united states: Harcourt Brace Jovanovich , Inc, 1982.

**Internal Public Debt in Jordan :
its development and economic impacts**

By: Ahmad A.Alwaked

The aim of this thesis is to shed some light on Jordanian internal debt through studying and analyzing many of its dimensions , such as: development in forms of totality and forms; ownership; burden. Also, the study aims to look into the effect of the economic impact of Jordanian internal public debt on real gross national product (RGNP) and inflation rate,during the period 1969-1991.

The study shows that, the internal public debt in Jordan increased rapidly during the period under consideration, for instance , the size of Issued debt was (12,32) billion JD., from which (11.29) billion JD. was repaid, which left an accumulative non-paid debt (ANPD) of (1.06) billion JD,. The treasury bills had the largest part of issued and repaid debt, whereas, the Central Bank's advances to the government had the largest part of ANPD. The Central Bank of Jordan and the commercial banks owned nearly (89%) of the ANPD, the rest, however, has been owned by other sources.

The study shows that , when estimating the real burden of serving and repaying this debt, compared to the ordinary estimation, one finds that the former is lower than the latter, mainly because of different reasons. The most important are: the heavy dependence on foreign assistance for repaying this debt, and using the exchange programe to do the job.

The study ,also, points out that the internal public'debt influences positively the money supply, RGNP and inflation rate, in a way reflected by an increase in internal public debt by 10%, which leads to increase money supply, RGNP and inflation rate by (1.5%), (0.76%) and (0.5%) respectively.

The study suggests many recommendations; the most important are :(1) Reconsideration of the policy and administration of internal public debt, so as to reach the harmony and consistency with other economic policies and goals, specially the monetary policy. (2) Reducing the inflationary pressures upon the economy, through the gradual and continuous repayment of accumulative non-paid treasury bills and Central Bank's advances. Also by using other forms of debt (i.e Bonds).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University